دليل السالك

إلى ألفية ابن مالك

(٢)

دليل السالك إلى ألفية ابن مالك

تأليف

عبد الله بن صالح الفوزان

الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

متن ألفية ابن مالك المتعلّق بهذا الجزء

التعجب

٤٧٤ ـ بِـ(أَفْعَلَ) ٱنْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا ... أَوْ جِئْ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِـ(بَا)

٤٧٥ ـ وَتِلْوَ (أَفْعَلَ) ٱنْصِبَنَّهُ كَـ(مَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدِقْ بِهِمَا)

٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ ٱسْتَبِحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

٤٧٧ ـ وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

٤٧٨ ـ وَصُغْهُمَا مِنْ: ذِي ثَلَاثٍ، صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا

٤٧٩ ـ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلَا) ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلَا)

٤٨٠ ـ وَ(أَشْدِدَ) ٱوْ (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

٤٨١ ـ وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ

٤٨٢ ـ وَبِالنُّدُورِ ٱحْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... ولَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هٰذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ ٱلْزَمَا

٤٨٤ ـ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ ٱوْ بِحَرْفِ جَرّْ ... مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

٤٨٥ ـ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ: ... (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) رَافِعَانِ ٱسْمَيْنِ

٤٨٦ ـ مُقَارِنَيْ (أَلْ)، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا كَـ(نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا)

٤٨٧ ـ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ ... مُمَيِّزٌ كَـ(نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ)

٤٨٨ ـ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ ٱشْتَهَرْ

٤٨٩ ـ وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ ... فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)

٤٩٠ ـ وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ ٱسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

٤٩١ ـ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَـ(الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى)

٤٩٢ ـ وَٱجْعَلْ كَـ(بِئْسَ): (سَاءَ)، وَٱجْعَلْ (فَعُلَا) ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(نِعْمَ) مُسْجَلَا

٤٩٣ ـ وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِلُ: (ذَا) وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)

٤٩٤ ـ وَأَوْلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ، لَا تَعْدِلْ بِـ(ذَا)؛ فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

٤٩٥ ـ وَمَا سِوَى (ذَا) ٱرْفَعْ بِـ(حَبَّ)، أَوْ فَجُرّْ بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِيْ

٤٩٧ ـ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

٤٩٨ ـ وَ(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيرًا اَوْ لَفْظًا بِـ(مِنْ) إِنْ جُرِّدَا

٤٩٩ ـ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدَا

٥٠٠ ـ وَتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

٥٠١ ـ هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

٥٠٢ ـ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

٥٠٣ ـ كَمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

٥٠٤ ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

٥٠٥ ـ كَـ(لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ ٱلْأَسْمَاءَ الْأُوَلْ نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ

٥٠٧ ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ ٱعْتَلَقْ

٥٠٨ ـ ولْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا كَـ(ٱمْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)

٥٠٩ ـ وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَٱقْفُ مَا قَفَوْا

٥١٠ ـ وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَـ(صَعْبٍ) وَ(ذَرِبْ) وَشِبْهِهِ كَـ(ذَا)، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِبْ

٥١١ ـ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

٥١٢ ـ وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبْ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبْ

٥١٣ ـ وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَٱلْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

٥١٤ ـ وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا ٱخْتَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ، لَا إِذَا ٱئْتَلَفْ

٥١٥ ـ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ ٱسْتِثْنَا

٥١٦ ـ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ … مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

٥١٧ ـ وَٱقْطَعْ أَوَ ٱتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا … بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا ٱقْطَعْ مُعْلِنَا

٥١٨ ـ وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا … مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

٥١٩ ـ وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ … يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ

٥٢٠ ـ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا … مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

٥٢١ ـ وَٱجْمَعْهُمَا بِـ(أَفْعُلٍ) إِنْ تَبِعَا … مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

٥٢٢ ـ وَ(كُلًّا) ٱذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَ(كِلَا) … (كِلْتَا) (جَمِيعًا) بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا

٥٢٣ ـ وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَـ(كُلٍّ): (فَاعِلَهْ) … مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ: (النَّافِلَهْ)

٥٢٤ ـ وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بِـ(أَجْمَعَا) … (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)

٥٢٥ ـ وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) … (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)

٥٢٦ ـ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ … وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

٥٢٧ ـ وَٱغْنَ بِـ(كِلْتَا) فِي مُثَنًّى وَ(كِلَا) … عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)

٥٢٨ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ … بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ

٥٢٩ ـ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا … سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

٥٣٠ ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي … مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ٱدْرُجِي ٱدْرُجِي)

٥٣١ ـ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ … إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

٥٣٢ ـ كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا … بِهِ جَوَابٌ كَـ(نَعَمْ) وَكَـ(بَلَى)

٥٣٣ ـ وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ ٱنْفَصَلْ … أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ ٱتَّصَلْ

٥٣٤ ـ الْعَطْفُ إِمَّا: ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقْ … وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

٥٣٥ ـ فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ، شِبْهُ الصِّفَهْ … حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

٥٣٦ ـ فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ … مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

٥٣٧ ـ فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ … كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

٥٣٨ ـ وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى … فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)

٥٣٩ ـ وَنَحْوِ: (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ
٥٤٠ ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: عَطْفُ النَّسَقْ كَ(ٱخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)
٥٤١ ـ فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِـ(وَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ ٱوْ) كَـ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)
٥٤٢ ـ وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا) (لٰكِنْ) كَـ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لٰكِنْ طَلَا)
٥٤٣ ـ فَٱعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقًا أو سَابِقًا ـ فِي الْحُكْمِ ـ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا
٥٤٤ ـ وَٱخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَـ(ٱصْطَفَّ هٰذَا وَٱبْنِي)
٥٤٥ ـ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِٱتِّصَالِ وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِٱنْفِصَالِ
٥٤٦ ـ وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ
٥٤٧ ـ بَعْضًا بِـ(حَتَّى) ٱعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا
٥٤٨ ـ وَ(أَمْ) بِهَا ٱعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ
٥٤٩ ـ وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ
٥٥٠ ـ وَبِٱنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ
٥٥١ ـ خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وَأَبْهِمِ وَٱشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِيْ
٥٥٢ ـ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا
٥٥٣ ـ وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَه)
٥٥٤ ـ وَأَوْلِ (لٰكِنْ) نَفْيًا ٱوْ نَهْيًا، وَ(لَا) نِدَاءً ٱوْ أَمْرًا، أَوِ ٱثْبَاتًا تَلَا
٥٥٥ ـ وَ(بَلْ) كَـ(لٰكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَـ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)
٥٥٦ ـ وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ، وَالْأَمْرِ الْجَلِي
٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَٱفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ ٱعْتَقِدْ
٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا
٥٦١ ـ وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهْيَ ٱنْفَرَدَتْ

٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي
٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا ٱسْتَبِحْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّْ
٥٦٤ ـ وَٱعْطِفْ عَلَى ٱسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وَعَكْسًا ٱسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا
٥٦٥ ـ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلَا
٥٦٦ ـ مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، ٱوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)
٥٦٧ ـ وَذَا لِلِاَضْرَابِ ٱعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
٥٦٨ ـ كَـ(زُرْهُ خَالِدًا)، وَ(قَبِّلْهُ الْيَدَا) وَ(ٱعْرِفْهُ حَقَّهُ)، وَ(خُذْ نَبْلًا مُدَى)
٥٦٩ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا
٥٧٠ ـ أَوِ ٱقْتَضَى بَعْضًا، أَوِ ٱشْتِمَالَا كَـ(إِنَّكَ ٱبْتِهَاجَكَ ٱسْتَمَالَا)
٥٧١ ـ وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزًا كَـ(مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)
٥٧٢ ـ وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)
٥٧٣ ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا) وَ(أَيْ) وَ(آ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)
٥٧٤ ـ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ ٱجْتُنِبْ
٥٧٥ ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَٱعْلَمَا
٥٧٦ ـ وَذَاكَ فِي ٱسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَٱنْصُرْ عَاذِلَهْ
٥٧٧ ـ وَٱبْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
٥٧٨ ـ وَٱنْوِ ٱنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا
٥٧٩ ـ وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ ٱنْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا
٥٨٠ ـ وَنَحْوَ (زَيْدٍ) ضُمَّ وَٱفْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ: (أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)
٥٨١ ـ وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الِـ(ٱبْنُ) عَلَمَا أَوْ يَلِ الِـ(ٱبْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
٥٨٢ ـ وَٱضْمُمْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا ٱضْطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّا لَهُ ٱسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا
٥٨٣ ـ وَبِٱضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ
٥٨٤ ـ وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

٥٨٥ ـ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ) أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَـ(أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ)
٥٨٦ ـ وَمَا سِوَاهُ ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ، وَٱجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا
٥٨٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى
٥٨٨ ـ وَ(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ
٥٨٩ ـ وَ(أَيُّهٰذَا) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هٰذَا يُرَدّْ
٥٩٠ ـ وَذُو إِشَارَةٍ كَـ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ
٥٩١ ـ فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) يَنْتَصِبْ ثَانٍ، وَضُمَّ وَٱفْتَحَ ٱوَّلًا تُصِبْ
٥٩٢ ـ وَٱجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا كَـ(عَبْدِ عَبْدِيْ عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا)
٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ ٱوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا ٱسْتَمَرّ فِي: (يَا ٱبْنَ أُمَّ يَا ٱبْنَ عَمَّ لَا مَفَرّْ)
٥٩٤ ـ وَفِي النِّدَا (أَبَتِ أُمَّتِ) عَرَضْ وَٱكْسِرْ أَوِ ٱفْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ
٥٩٥ ـ وَ(فُلُ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ) كَذَا، وَٱطَّرَدَا
٥٩٦ ـ فِي سَبِّ ٱلْأُنْثَى وَزْنُ (يَا خَبَاثِ) وَالْأَمْرُ هٰكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي
٥٩٧ ـ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ) وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)
٥٩٨ ـ إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَـ(يَا لَلْمُرْتَضَى)
٥٩٩ ـ وَٱفْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ٱئْتِيَا
٦٠٠ ـ وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ وَمِثْلُهُ ٱسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ
٦٠١ ـ مَا لِلْمُنَادَى ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا
٦٠٢ ـ وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي ٱشْتَهَرْ كَـ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَا مَنْ حَفَرْ)
٦٠٣ ـ وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
٦٠٤ ـ كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلْ
٦٠٥ ـ وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا
٦٠٦ ـ وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَا لَا تَزِدْ
٦٠٧ ـ وَقَائِلٌ: (وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا) مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

٦٠٨ ـ تَرْخِيمًا ٱحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَـ(يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا (سُعَادَا)

٦٠٩ ـ وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

٦١٠ ـ بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، وَٱحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هٰذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا

٦١١ ـ إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ، الْعَلَمْ دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ

٦١٢ ـ وَمَعَ الآخِرِ ٱحْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

٦١٣ ـ أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

٦١٤ ـ وَالْعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِيَ ٱسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

٦١٦ ـ وَٱجْعَلْهُ ـ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا ـ كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

٦١٧ ـ فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: (يَا ثَمُو)، وَ(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِـ(يَا)

٦١٨ ـ وَٱلْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَـ(مُسْلِمَهْ) وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ(مَسْلَمَهْ)

٦١٩ ـ وَلِٱضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)

٦٢٠ ـ الِٱخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا) كَـ(أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (ٱرْجُونِيَا)

٦٢١ ـ وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ) كَمِثْلِ: (نَحْنُ ـ الْعُرْبَ ـ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

٦٢٢ ـ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا ٱسْتِتَارُهُ وَجَبْ

٦٢٣ ـ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) ٱنْسُبْ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤ ـ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ كَـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)

٦٢٥ ـ وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) أَشَذّْ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ ٱنْتَبَذْ

٦٢٦ ـ وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا (إِيَّا) ٱجْعَلَا مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

٦٢٧ ـ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ(شَتَّانَ) وَ(صَهْ) هُوَ ٱسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ) وَ(مَهْ)

٦٢٨ ـ وَمَا بِمَعْنَى (ٱفْعَلْ) كَـ(آمِينَ) كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرْ

٦٢٩ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَا) وَهٰكَذَا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)

٦٣٠ ـ كَذَا (رُوَيْدَ) (بَلْهَ) نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

٦٣١ ـ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ

٦٣٢ ـ وَٱحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

٦٣٣ ـ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ ٱسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

٦٣٤ ـ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ(قَبْ) وَٱلْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

٦٣٥ ـ لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كَنُونَي (ٱذْهَبَنَّ) وَ(ٱقْصِدَنْهُمَا)

٦٣٦ ـ يُؤَكِّدَانِ (ٱفْعَلْ) وَ(يَفْعَلْ) آتِيَا ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا

٦٣٧ ـ أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَبَعْدَ (لَا)

٦٣٨ ـ وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ ٱفْتَحْ كَـ(ٱبْرُزَا)

٦٣٩ ـ وَٱشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

٦٤٠ ـ والْمُضْمَرَ ٱحْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١ ـ فَٱجْعَلْهُ مِنْهُ ـ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ ـ يَاءً كَـ(ٱسْعَيَنَّ سَعْيَا)

٦٤٢ ـ وَٱحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

٦٤٣ ـ نَحْوُ: (ٱخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ، وَ(يَا قَوْمُ ٱخْشَوُنْ) وَٱضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

٦٤٤ ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفْ لٰكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ

٦٤٥ ـ وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا

٦٤٦ ـ وَٱحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

٦٤٧ ـ وَٱرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

٦٤٨ ـ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا)

٦٤٩ ـ الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الْاَسْمُ أَمْكَنَا

٦٥٠ ـ فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

٦٥١ ـ وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

٦٥٢ ـ وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَـ(أَشْهَلَا)

٦٥٣ ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّهْ

٦٥٤ ـ فَالْأَدْهَمُ: الْقَيْدُ؛ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا ٱنْصِرَافُهُ مُنِعْ
٦٥٥ ـ وَ(أَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى) مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا
٦٥٦ ـ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ)
٦٥٧ ـ وَوَزْنُ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ) كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا
٦٥٨ ـ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفاعِلَا) أَوِ (الْمَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا
٦٥٩ ـ وَذَا ٱعْتِلَالٍ مِنْهُ كَـ(الْجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَـ(سَارِي)
٦٦٠ ـ وَلِـ(سَرَاوِيلَ) بِهٰذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ ٱقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
٦٦١ ـ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالِٱنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ
٦٦٢ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِيكَرِبَا)
٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلَانَا) كَـ(غَطَفَانَ) وَكَـ(أَصْبَهَانَا)
٦٦٤ ـ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ٱرْتَقَى
٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَـ(جُورَ) أَوْ (سَقَرْ) أَوْ (زَيْدٍ) ٱسْمَ ٱمْرَأَةٍ لَا ٱسْمَ ذَكَرْ
٦٦٦ ـ وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَـ(هِنْدَ)، وَالْمَنْعُ أَحَقّْ
٦٦٧ ـ وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ ٱمْتَنَعْ
٦٦٨ ـ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَـ(أَحْمَدٍ) وَ(يَعْلَى)
٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ
٦٧٠ ـ وَالْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَـ(فُعَلٍ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَـ(ثُعَلَا)
٦٧١ ـ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ
٦٧٢ ـ وَٱبْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)
٦٧٣ ـ عِنْدَ تَمِيمٍ، وَٱصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا
٦٧٤ ـ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي
٦٧٥ ـ وَلِٱضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ
٦٧٦ ـ ٱرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ(تَسْعَدُ)

٦٧٧ ـ وَبِـ(لَنِ) ٱنْصِبْهُ وَ(كَيْ)، كَذَا بِـ(أَنْ) لَا بَعْـدَ عِلْـمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ

٦٧٨ ـ فَٱنْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَٱعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْوَ مُطَّرِدْ

٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلًا عَلَى (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ ٱسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

٦٨٠ ـ وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١ ـ أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَٱنْصِبْ وَٱرْفَعَا إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

٦٨٢ ـ وَبَيْنَ (لَا) وَلَامِ جَرٍّ ٱلْتُزِمْ إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ

٦٨٣ ـ (لَا) فَـ(أَنَ) ٱعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا

٦٨٤ ـ كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوِ (ٱلَّا) (أَنْ) خَفِي

٦٨٥ ـ وَبَعْدَ (حَتَّى) هٰكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) حَتْمٌ كَـ(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)

٦٨٦ ـ وَتِلْوَ (حَتَّى) حَالًا ٱوْ مُؤَوَّلَا بِهِ ٱرْفَعَنَّ، وٱنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

٦٨٧ ـ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

٦٨٨ ـ وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَـ(لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ)

٦٨٩ ـ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا ٱعْتَمِدْ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

٦٩٠ ـ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

٦٩١ ـ وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (ٱفْعَلْ) فَلَا تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ ٱقْبَلَا

٦٩٢ ـ وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

٦٩٣ ـ وَإِنْ عَلَى ٱسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَٱقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

٦٩٥ ـ بِـ(لَا) وَلَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ هٰكَذَا بِـ(لَمْ) وَ(لَمَّا)

٦٩٦ ـ وَٱجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْمَا

٦٩٧ ـ وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفٌ: (إِذْ مَا كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَابًا وُسِمَا

٦٩٩ ـ وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

٧٠٠ ـ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

٧٠١ ـ وَٱقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لِـ(إِنْ)، أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

٧٠٢ ـ وَتَخْلُفُ الْفَاءَ (إِذَا) الْمُفَاجَأَهْ كَـ(إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ)

٧٠٣ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ ٱوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ ٱنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

٧٠٦ ـ وَٱحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

٧٠٧ ـ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ

٧٠٨ ـ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

٧٠٩ ـ (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لٰكِنْ قُبِلْ

٧١٠ ـ وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) لٰكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

٧١١ ـ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)

٧١٢ ـ (أَمَّا) كَـ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ)، وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

٧١٣ ـ وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

٧١٤ ـ (لَوْلَا، وَلَوْمَا) يَلْزَمَانِ الِابْتِدَا إِذَا ٱمْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

٧١٥ ـ وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَ(هَلَّا أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

٧١٦ ـ وَقَدْ يَلِيهَا ٱسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

٧١٧ ـ مَا قِيلَ: (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) خَبَرْ عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدأً قَبْلُ ٱسْتَقَرّْ

٧١٨ ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩ ـ نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَٱدْرِ الْمَأْخَذَا

٧٢٠ ـ وَبِـ(اللَّذَيْنِ، وَالَّذِينَ، وَالَّتِي) أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

٧٢١ ـ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢ ـ كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ ٱوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٧٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
٧٢٤ ـ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) ... كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ: (وَقَى اللَّهُ الْبَطَلْ)
٧٢٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَٱنْفَصَلْ
٧٢٦ ـ (ثَلَاثَةً) بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ ... فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ
٧٢٧ ـ فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالْمُمَيِّزَ ٱجْرُرِ ... جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ
٧٢٨ ـ وَ(مِائَةً) وَ(الْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ ... وَ(مِائَةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ
٧٢٩ ـ وَ(أَحَدَ) ٱذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
٧٣٠ ـ وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَهْ) ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ
٧٣١ ـ وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِحْدَى) ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَٱفْعَلْ قَصْدَا
٧٣٢ ـ وَلِـ(ثَلَاثَةٍ) وَ(تِسْعَةٍ) وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا
٧٣٣ ـ وَأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اثْنَتَيْ) وَ(عَشَرَا) ... (إِثْنَيْ) إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
٧٣٤ ـ وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَٱرْفَعْ بِالْأَلِفْ ... وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ
٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ الْـ(عِشْرِينَ) لِلْـ(تِّسْعِينَا) ... بِوَاحِدٍ كَـ(أَرْبَعِينَ حِينَا)
٧٣٦ ـ وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا ... مُيِّزَ (عِشْرُونَ) فَسَوِّيَنْهُمَا
٧٣٧ ـ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ
٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنِ (ٱثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ إِلَى ... (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)
٧٣٩ ـ وَٱخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَٱذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا
٧٤٠ ـ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
٧٤١ ـ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ ٱحْكُمَا
٧٤٢ ـ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي ٱثْنَيْنِ) ... مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
٧٤٣ ـ أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
٧٤٤ ـ وَشَاعَ الْٱسْتِغْنَا بِـ(حَادِيْ عَشَرَا) ... وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) ٱذْكُرَا
٧٤٥ ـ وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

٧٤٦ ـ مَيِّزْ فِي الِٱسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ) كَـ(كَمْ شَخْصًا سَمَا)

٧٤٧ ـ وَأَجِزَ ٱنْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

٧٤٨ ـ وَٱسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَـ(عَشَرَهْ) أَوْ (مِائَةٍ) كَـ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)

٧٤٩ ـ كَـ(كَمْ): (كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا)، وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

٧٥٠ ـ اِحْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

٧٥١ ـ وَوَقْفًا ٱحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

٧٥٢ ـ وَقُلْ: (مَنَانِ) وَ(مَنَيْنِ) بَعْدَ: (لِي إِلْفَانِ بِٱبْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٧٥٣ ـ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ): (مَنَهْ) وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤ ـ وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)

٧٥٥ ـ وَقُلْ: (مَنُونَ) وَ(مَنِينَ) مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)

٧٥٦ ـ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ (مَنُونَ) فِي نَظْمٍ عُرِفْ

٧٥٧ ـ وَالْعَلَمَ ٱحْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا ٱقْتَرَنْ

٧٥٨ ـ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ: تَاءٌ أَوْ أَلِفْ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ

٧٥٩ ـ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

٧٦٠ ـ وَلَا تَلِي فَارِقَةً (فَعُولَا) أَصْلًا وَلَا الْ(مِفْعَالَ) وَالْ(مِفْعِيلَا)

٧٦١ ـ كَذَاكَ (مِفْعَلٌ) وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

٧٦٢ ـ وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَـ(قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

٧٦٣ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ

٧٦٤ ـ وَالِٱشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُوْلَى يُبْدِيهِ وَزْنُ (أُرَبَى، وَالطُّولَى

٧٦٥ ـ وَمَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً كَـ(شَبْعَى)

٧٦٦ ـ وَكَـ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى)، مَعَ (الْكُفُرَّى)

٧٦٧ ـ كَذَاكَ (خُلَّيْطَى) مَعَ (الشُّقَّارَى) وَٱعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ ٱسْتِنْدَارَا

٧٦٨ ـ لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) ـ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ـ وَ(فَعْلَلَاءُ)

٧٦٩ ـ ثُمَّ (فِعَالَا فُعْلُلَا فَاعُولَا) وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا)

٧٧٠ ـ وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعَالَا)، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ (فَعَلَاءُ) أُخِذَا

٧٧١ ـ إِذَا ٱسْمٌ ٱسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَ(الْأَسَفْ)

٧٧٢ ـ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

٧٧٣ ـ كَ(فِعَلٍ) وَ(فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا كَ(فِعْلَةٍ) وَ(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: (الدُّمَى)

٧٧٤ ـ وَمَا ٱسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

٧٧٥ ـ كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ(ٱرْعَوَى) وَكَ(ٱرْتَأَى)

٧٧٦ ـ وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ كَ(الْحِجَا) وَكَ(الْحِذَا)

٧٧٧ ـ وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ ٱضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ، والْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

٧٧٨ ـ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي ٱجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩ ـ كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ: (الْفَتَى) وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَ(مَتَى)

٧٨٠ ـ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفْ وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

٧٨١ ـ وَمَا كَـ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثُنِّيَا وَنَحْوُ: (عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ)، وَ(حَيَا)

٧٨٢ ـ بِوَاوٍ ٱوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

٧٨٣ ـ وَٱحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

٧٨٤ ـ وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

٧٨٥ ـ فَالْأَلِفَ ٱقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

٧٨٦ ـ وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي ٱسْمًا أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧ ـ إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨ ـ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

٧٨٩ ـ وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: (ذِرْوَهْ) وَ(زُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ: (جِرْوَهْ)

٧٩٠ ـ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو ٱضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ ٱنْتَمَى

٧٩١ ـ (أَفْعِلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثُمَّ (فِعْلَهْ) ثُمَّتَ (أَفْعَالٌ): جُمُوعُ قِلَّهْ

٧٩٢ ـ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَ(أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ(الصُّفِي)
٧٩٣ ـ لِ(فَعْلٍ) ٱسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ) وَلِلرُّبَاعِيِّ ٱسْمًا ٱيْضًا يُجْعَلُ
٧٩٤ ـ إِنْ كَانَ كَ(الْعَنَاقِ) وَ(الذِّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ
٧٩٥ ـ وَغَيْرُ ما (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلَاثِي ٱسْمًا بِ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ
٧٩٦ ـ وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ) فِي (فُعَلٍ) كَقَولِهِمْ: (صِرْدَانُ)
٧٩٧ ـ فِي ٱسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ثَالِثٍ (ٱفْعِلَةٌ) عَنْهُمُ ٱطَّرَدْ
٧٩٨ ـ وَٱلْزَمْهُ فِي (فَعَالٍ) ٱوْ (فِعَالِ) مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ ٱوْ إِعْلَالِ
٧٩٩ ـ (فُعْلٌ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) وَ(حَمْرَا) وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى
٨٠٠ ـ وَ(فُعُلٌ) لِٱسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ٱعْلَالًا فَقَدْ
٨٠١ ـ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِ(فُعْلَةٍ) عُرِفْ
٨٠٢ ـ وَنَحْوِ: (كُبْرَى) وَلِ(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ) وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)
٨٠٣ ـ فِي نَحْوِ: (رَامٍ) ذُو ٱطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) وَ(كَمَلَهْ)
٨٠٤ ـ (فَعْلَى) لِوَصْفٍ كَ(قَتِيلٍ) وَ(زَمِنْ) وَ(هَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ
٨٠٥ ـ لِ(فُعْلٍ) ٱسْمًا صَحَّ لَامًا (فِعَلَهْ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ) وَ(فِعْلٍ) قَلَّلَهْ
٨٠٦ ـ وَ(فُعَّلٌ) لِـ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَصْفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) وَ(عَاذِلَهْ)
٨٠٧ ـ وَمِثْلُهُ الْ(فُعَّالُ) فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا
٨٠٨ ـ (فَعْلٌ) وَ(فَعْلَةٌ) (فِعَالٌ) لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا
٨٠٩ ـ وَ(فَعَلٌ) أَيْضًا لَهُ (فِعَالُ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ ٱعْتِلَالُ
٨١٠ ـ أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَلٍ): ذُو التَّا وَ(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ)، فَٱقْبَلِ
٨١١ ـ وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ (فَاعِلٍ) وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا ٱطَّرَدْ
٨١٢ ـ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)
٨١٣ ـ وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ)، وَٱلْزَمْهُ فِي نَحْوِ: (طَوِيلٍ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفِي
٨١٤ ـ وَبِ(فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبِدْ) يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ

٨١٥ ـ فِي (فَعْلٍ) ٱسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، وَ(فَعَلْ) لَهُ، وَلِلْ(فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ

٨١٦ ـ وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ(قَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

٨١٧ ـ وَ(فَعْلًا) ٱسْمًا وَ(فَعِيلًا) وَ(فَعَلْ) ـ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ ـ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ

٨١٨ ـ وَلِـ(كَرِيمٍ) وَ(بَخِيلٍ) (فُعَلَا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

٨١٩ ـ وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلّْ لَامًا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ

٨٢٠ ـ (فَوَاعِلٌ) لِـ(فَوْعَلٍ) وَ(فَاعَلٍ) وَ(فَاعِلَاءَ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلِ)

٨٢١ ـ وَ(حَائِضٍ) وَ(صَاهِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَشَذَّ فِي الْ(فَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ

٨٢٢ ـ وَبِـ(فَعَائِلَ) ٱجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اَوْ مُزَالَهْ

٨٢٣ ـ وَبِالْ(فَعَالِي) وَالْ(فَعَالَى) جُمِعَا (صَحْرَاءُ) وَالْ(عَذْرَاءُ)، وَالْقَيْسَ ٱتْبَعَا

٨٢٤ ـ وَٱجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْ(كُرْسِيِّ) تَتْبَعِ الْعَرَبْ

٨٢٥ ـ وَبِـ(فَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ ٱنْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ٱرْتَقَى

٨٢٦ ـ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الْآخِرَ ٱنْفِ بِالْقِيَاسِ

٨٢٧ ـ وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

٨٢٨ ـ وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي ٱحْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

٨٢٩ ـ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ

٨٣٠ ـ وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

٨٣١ ـ وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ ٱحْذِفِ ٱنْ جَمَعْتَ مَا كَ(حَيْزَبُونٍ) فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

٨٣٢ ـ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى) وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَـ(الْعَلَنْدَى)

٨٣٣ ـ (فُعَيْلًا) ٱجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)

٨٣٤ ـ (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ: دُرَيْهِمَا)

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْاسْمِ فِيهِمَا ٱنْحَذَفْ

٨٣٧ ـ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ ـ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ   تَأْنِيثٍ ٱوْ مَدَّتِهِ ـ الْفَتْحُ ٱنْحَتَمْ

٨٣٩ ـ كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ   أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

٨٤٠ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا   وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

٨٤١ ـ كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ   وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

٨٤٢ ـ وَهٰكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا)   مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَـ(زَعْفَرَانَا)

٨٤٣ ـ وَقَدِّرِ ٱنْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى   تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

٨٤٤ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى   زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥ ـ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ   بَيْنَ الْـ(حُبَيْرَى) ـ فَٱدْرِ ـ وَالْـ(حُبَيِّرِ)

٨٤٦ ـ وَٱرْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ   فَـ(قِيمَةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ

٨٤٧ ـ وَشَذَّ فِي (عِيدٍ): (عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ   لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

٨٤٨ ـ وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ   وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

٨٤٩ ـ وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا   لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَـ(مَا)

٨٥٠ ـ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ ٱكْتَفَى   بِالْأَصْلِ كَـ(الْعُطَيْفِ) يَعْنِي (الْمِعْطَفَا)

٨٥١ ـ وَٱخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ   مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَـ(سِنّْ)

٨٥٢ ـ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ   كَـ(شَجَرٍ) وَ(بَقَرٍ) وَ(خَمْسِ)

٨٥٣ ـ وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ   لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ

٨٥٤ ـ وَصَغَّرُوا شُذُوذًا: (الَّذِي) (الَّتِي)   وَ(ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) وَ(تِي)

٨٥٥ ـ يَاءً كَيَا الْـ(كُرْسِيِّ) زَادُوا لِلنَّسَبْ   وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

٨٥٦ ـ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ ٱحْذِفْ، وَتَا   تَأْنِيثٍ ٱوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

٨٥٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُهَا وَاوًا، وَحَذْفُهَا حَسَنْ

٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا   لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

٨٥٩ ـ وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ   كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

٨٦٠ ـ وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ   قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ

٨٦١ ـ وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ ٱنْفِتَاحًا، وَ(فَعِلْ) وَ(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا ٱفْتَحْ وَ(فِعِلْ)

٨٦٢ ـ وَقِيلَ فِي الْـ(مَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ) وَٱخْتِيرَ فِي ٱسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)

٨٦٣ ـ وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَٱرْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

٨٦٤ ـ وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ ٱحْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

٨٦٥ ـ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفْ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالأَلِفْ

٨٦٦ ـ وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) ٱلْتُزِمْ وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ

٨٦٧ ـ وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

٨٦٨ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ(الطَّوِيلَهْ) وَهٰكَذَا مَا كَانَ كَـ(الْجَلِيلَهْ)

٨٦٩ ـ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ ٱنْتَسَبْ

٨٧٠ ـ وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

٨٧١ ـ إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ(ٱبْنٍ) أَوَ (ٱبْ) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

٨٧٢ ـ فِيمَا سِوَى هٰذَا ٱنْسُبَنْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ(عَبْدِ الأَشْهَلِ)

٨٧٣ ـ وَٱجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ جَوَازًا ٱنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

٨٧٤ ـ فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهٰذِي تَوْفِيَهْ

٨٧٥ ـ وَبِـ(أَخٍ) (أُخْتًا)، وَبِـ(ٱبْنٍ) (بِنْتَا) أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

٨٧٦ ـ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ(لَا) وَ(لَائِي)

٨٧٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ كَـ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ ٱلْتُزِمْ

٨٧٨ ـ وَالْوَاحِدَ ٱذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

٨٧٩ ـ وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

٨٨٠ ـ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

٨٨١ ـ تَنْوِينًا ٱثْرَ فَتْحٍ ٱجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ ٱحْذِفَا

٨٨٢ ـ وَٱحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى ٱضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

٨٨٣ ـ وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ـ ما   لَمْ يُنْصَبَ ـ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ، فَاعْلَمَا

٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي   نَحْوِ: (مُرِ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

٨٨٦ ـ وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ   سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧ ـ أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا   مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا

٨٨٨ ـ مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا   لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

٨٨٩ ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا   يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلَا

٨٩٠ ـ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ   وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

٨٩١ ـ فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ   إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢ ـ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا   ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

٨٩٣ ـ وَقِفْ بِـ(هَا) السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّ   بِحَذْفِ آخِرٍ كَـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

٨٩٤ ـ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ(عِ) أَوْ   كَـ(يَعِ) مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٨٩٥ ـ وَ(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ

٨٩٦ ـ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا   بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟)

٨٩٧ ـ وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا   حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٩٨ ـ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا   أُدِيمَ شَذَّ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

٨٩٩ ـ ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا   لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

٩٠٠ ـ الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ   أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

٩٠١ ـ دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا   تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

٩٠٢ ـ وَهٰكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ   يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي: (خَفْ) وَ(دِنْ)

٩٠٣ ـ كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ   بِحَرْفٍ اوْ مَعْ هَا كَـ(جَيْبَهَا أَدِرْ)

٩٠٤ ـ كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي   تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

٩٠٥ ـ كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّ   فَـ(دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ

٩٠٦ ـ وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا   مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا

٩٠٧ ـ إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

٩٠٨ ـ كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ ٱثْرَ الْكَسْرِ كَ(الْمِطْوَاعَ مِرْ)

٩٠٩ ـ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَـ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)

٩١٠ ـ وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

٩١١ ـ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَـ(عِمَادَا) وَ(تَلَا)

٩١٢ ـ وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)

٩١٣ ـ وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَ(لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ)

٩١٤ ـ كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

٩١٥ ـ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

٩١٦ ـ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

٩١٧ ـ وَمُنْتَهَى ٱسْمٍ خَمْسٌ ٱنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

٩١٨ ـ وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي ٱفْتَحْ وَضُمّْ وَٱكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ

٩١٩ ـ وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلّْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ(فُعِلْ)

٩٢٠ ـ وَٱفْتَحْ وَضُمَّ وَٱكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: (ضُمِنْ)

٩٢١ ـ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

٩٢٢ ـ لِٱسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ: (فَعْلَلُ) وَ(فِعْلِلٌ)، وَ(فِعْلَلٌ)، وَ(فُعْلُلُ)

٩٢٣ ـ وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَى (فَعْلَلِلَا)

٩٢٤ ـ كَذَا (فُعَلِّلٌ)، (وَفِعْلَلٌّ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ ٱنْتَمَى

٩٢٥ ـ وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا (ٱحْتُذِي)

٩٢٦ ـ بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولَ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ ٱكْتُفِي

٩٢٧ ـ وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ (جَعْفَرٍ) وَقَافِ (فُسْتُقِ)

٩٢٨ ـ وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَٱجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

٩٢٩ ـ وَٱحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ) وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَ(لَمْلِمِ)

٩٣٠ ـ فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ
٩٣١ ـ وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤٍ) وَ(وَعْوَعَا)
٩٣٢ ـ وَهٰكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ... ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا
٩٣٣ ـ كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ ... أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ
٩٣٤ ـ وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي ... نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُفِي
٩٣٥ ـ وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْوِ الِٱسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ
٩٣٦ ـ وَالْهَاءُ وَقْفًا كَـ(لِمَهْ؟) وَ(لَمْ تَرَهْ) ... وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ
٩٣٧ ـ وَٱمْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ ... إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَـ(حَظِلَتْ)
٩٣٨ ـ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ٱبْتُدِي بِهِ كَـ(ٱسْتَثْبِتُوا)
٩٣٩ ـ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ ٱحْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (ٱنْجَلَى)
٩٤٠ ـ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِي كَـ(ٱخْشَ)،وَ(ٱمْضِ)،وَ(ٱنْفُذَا)
٩٤١ ـ وَفِي (ٱسْمٍ، ٱسْتٍ، ٱبْنٍ، ٱبْنِمٍ) سُمِعْ ... وَ(ٱثْنَيْنِ) وَ(ٱمْرِئٍ) وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
٩٤٢ ـ وَ(ٱيْمُنُ) هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، ويُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الِٱسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ
٩٤٣ ـ أَحْرُفُ الْإِبْدَالِ: (هَدَأْتَ مُوطِيَا) ... فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
٩٤٤ ـ آخِرًا ٱثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي ... فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا ٱقْتُفِي
٩٤٥ ـ وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ ... هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَـ(الْقَلَائِدِ)
٩٤٦ ـ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ ٱكْتَنَفَا ... مَدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعِ (نَيِّفَا)
٩٤٧ ـ وَٱفْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ ... لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ
٩٤٨ ـ وَاوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّْ ... فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ: (وُوفِيَ الْأَشُدّْ)
٩٤٩ ـ وَمَدًّا ٱبْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ ٱنْ يَسْكُنْ كَـ(آثِرْ) و(ٱئْتَمِنْ)
٩٥٠ ـ إِنْ يُفْتَحِ ٱثْرَ ضَمٍّ ٱوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ
٩٥١ ـ ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمّْ ... وَاوًا أَصِرْ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّْ
٩٥٢ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ(أَؤُمّْ) ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ

٩٥٣ ـ وَيَـاءً ٱقْلِـبْ أَلِـفًا كَـسْـرًا تَـلَا　　أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا ٱفْعَلَا

٩٥٤ ـ فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ　　زِيَادَتَيْ (فَعْلَانَ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا

٩٥٥ ـ فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْ(فِعَلْ)　　مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ: (الْحِوَلْ)

٩٥٦ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ　　فَٱحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ

٩٥٧ ـ وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ)　　وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَ(الْحِيَلْ)

٩٥٨ ـ وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا ٱنْقَلَبْ　　كَ(الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ) وَوَجَبْ

٩٥٩ ـ إِبدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ　　وَيَا كَ(مُوقِنٍ) بِذَا لَهَا ٱعْتُرِفْ

٩٦٠ ـ وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا　　يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)

٩٦١ ـ وَوَاوًا ٱثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى　　أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ ٱوْ مِنْ قَبْلِ تَا

٩٦٢ ـ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَ(مَقْدُرَهْ)　　كَـذَا إِذَا كَـ(سَـبُـعَـانَ) صَـيَّـرَهْ

٩٦٣ ـ وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِ(فُعْلَى) وَصْفَا　　فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

٩٦٤ ـ مِنْ لَامِ (فَعْلَى) ٱسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ　　يَاءٍ كَ(تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

٩٦٥ ـ بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَى) وَصْفَا　　وَكَوْنُ (قُصْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

٩٦٦ ـ إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا　　وَٱتَّـصَـلَا وَمِـنْ عُـرُوضٍ عَـرِيَـا

٩٦٧ ـ فَـيَـاءً الْـوَاوَ ٱقْـلِـبَـنَّ مُـدْغِـمَـا　　وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

٩٦٨ ـ مِنْ وَاوٍ ٱوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ　　أَلِفًا ٱبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

٩٦٩ ـ إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ　　إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفّْ

٩٧٠ ـ إِعْـلَالُـهَـا بِـسَـاكِـنٍ غَـيْـرِ أَلِـفْ　　أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

٩٧١ ـ وَصَـحَّ عَـيْـنُ (فَـعَـلٍ) وَ(فَـعِـلَا)　　ذَا (أَفْعَلٍ) كَـ(أَغْيَدٍ) وَ(أَحْوَلَا)

٩٧٢ ـ وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (ٱفْتَعَلْ)　　وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّْ

٩٧٣ ـ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالُ اسْتُحِقّْ　　صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ

٩٧٤ ـ وَعَـيْـنُ مَـا آخِـرَهُ قَـدْ زِيـدَ مَـا　　يَخُصُّ الْٱسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

٩٧٥ ـ وَقَبْلَ بَا ٱقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا　　كَانَ مُسَكَّنًا كَ(مَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا)

٩٧٦ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ(أَبِنْ)

٩٧٧ ـ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا ... كَـ(ٱبْيَضَّ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلِّلَا

٩٧٨ ـ ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ ٱسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ

٩٧٩ ـ وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَالْـ(مِفْعَالِ) ... وَأَلِفَ (الْإِفْعَالِ) وَ(ٱسْتِفْعَالِ)

٩٨٠ ـ أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

٩٨١ ـ وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ

٩٨٢ ـ نَحْوُ: (مَبِيعٍ) وَ(مَصُونٍ)، وَنَدَرْ ... تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا ٱشْتَهَرْ

٩٨٣ ـ وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ: (عَدَا) ... وَأَعْلِلِ ٱنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا

٩٨٤ ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ ٱوْ فَرْدٍ يَعِنّْ

٩٨٥ ـ وَشَاعَ نَحْوُ: (نُيَّم) فِي (نُوَّم) ... وَنَحْوُ: (نُيَّام) شُذُوذُهُ نُمِي

٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي (ٱفْتِعَالٍ) أُبْدِلَا ... وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (ٱئتَكَلَا)

٩٨٧ ـ طَا تَا (ٱفْتِعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ... فِي (ٱدَّانَ) وَ(ٱزْدَدْ) وَ(ٱدَّكِرْ) دَالًا بَقِي

٩٨٨ ـ فَا أَمْرٍ ٱوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ(وَعَدْ) ... إِحْذِفْ، وَفِي كَـ(عِدَةٍ) ذَاكَ ٱطَّرَدْ

٩٨٩ ـ وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) ٱسْتَمَرَّ فِي ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

٩٩٠ ـ (ظِلْتُ) وَ(ظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) ٱسْتُعْمِلَا ... وَ(قِرْنَ) فِي (ٱقْرِرْنَ) وَ(قَرْنَ) نُقِلَا

٩٩١ ـ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ لَا كَمِثْلِ: (صُفَفِ)

٩٩٢ ـ وَ(ذُلُلٍ)، وَ(كِلَلٍ)، وَ(لَبَبِ) ... وَلَا كَـ(جُسَّسٍ)، وَلَا كَـ(ٱخْصُصَ ٱبِي)

٩٩٣ ـ وَلَا كَـ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

٩٩٤ ـ وَ(حَيِيَ) ٱفْكُكْ وَٱدَّغِمْ دُونَ حَذَرْ ... كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى) وَ(ٱسْتَتَرْ)

٩٩٥ ـ وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى تَا كَـ(تَبَيَّنُ الْعِبَرْ)

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ

٩٩٧ ـ نَحْوُ: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

٩٩٨ ـ وَفَكُّ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ ٱلْتُزِمْ ... وَٱلْتُزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمّْ)

٩٩٩ ـ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ

١٠٠٠ ـ أَحْصَىٰ مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَهْ) كَمَا ٱقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

١٠٠١ ـ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

١٠٠٢ ـ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

التَّـعَـجُّـبُ

صيغتا التعجب

٤٧٤ ـ بِ(أَفْعَلَ) انْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا ... أَوْ جِئْ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِـ(بَا)

٤٧٥ ـ وَتِلْوَ (أَفْعَلَ) انْصِبَنَّهُ كَـ(مَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدِقْ بِهِمَا)

تعريف التعجب

التعجب: انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه[١].

---

(١) يقول بعض النحاة: إن التعجب مستحيل في حق الله تعالى؛ لأنه لا يخفى عليه شيء، وإنه ينبغي صرف التعجب في نصوص القرآن أو السنة للمخاطب، وهذا فيه نظر.

والصواب إثبات التعجب لله تعالى على ما يليق بجلاله، فإن التعجب نوعان:

١ ـ أن يكون صادراً عن خفاء الأسباب على المتعجب، فيدهش له، ويستعظمه، ويتعجب منه، وهذا مستحيل على الله تعالى؛ لأن الله لا يخفى عليه شيء.

٢ ـ أن يكون سببه خروج الشيء عن نظائره، أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجب، وهذا هو الثابت في حق الله تعالى. وقد دلت النصوص على ثبوته، قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ١٢﴾ [الصافات: ١٢] بضم التاء للفاعل، وهي قراءة حمزة والكسائي من السبعة.. وعلى هذه القراءة فالآية من آيات الصفات، وقال تعالى: ﴿قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ١٧﴾ [عبس: ١٧]، وقال تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وقال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]. قال ابن أبي عاصم في كتابه («السنة» ١/ ٢٤٩): (باب في تعجب ربنا من بعض ما يصنع عباده مما يتقرب به إليه). وذكر حديث: «عجب ربنا تبارك وتعالى من رجلين: رجل قام من فراشه ولحافه... الحديث» وهو حديث حسن.

وحديث: «عجب ربك من راعي الغنم في رأس الشظية من الجبل يؤذن ويقيم»، وإسناده جيد.

وعلى هذا فتعريف النحاة للتعجب خاص بالنوع الأول المتعلق بالآدميين، كما نص على هذا الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤/ ٢٩٩)، وأما اعتبار القاعدة النحوية هي المنطلق والأساس، ثم تؤول النصوص بما يتمشى معها من أن التعجب مصروف للمخاطبين فغير صحيح. انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٦/ ١٢٣)؛ و«أضواء البيان» للشنقيطي (٦/ ٦٨٠). وانظر: «شرح لمعة الاعتقاد» لابن عثيمين ص(٣٤، ٣٥).

والمراد بالانفعال: تأثر النفس عند الشعور بالأمر المذكور، وهو نوعان:

١ ـ نوع لا ضابط له، وإنما يعرف بالقرينة؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، فـ(كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال، وهي تفيد التعجب.

وقوله ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه: «**سبحانَ الله إن المسلم لا يَنْجُسُ**»(١)، فـ(سبحان) اسم مصدر، منصوب بفعل محذوف، وهو تعجب من اعتقاد أبي هريرة رضي الله عنه التنجس بالجنابة.

وقولهم: لله دره فارساً، فـ(فارساً) تمييز منصوب، قصد به التعجب.

٢ ـ نوع قياسي، وله صيغتان وضعتا لإنشائه؛ إحداهما: ما أفعله، والثانية: أفعل به.

إعراب الصيغة الأولى

فالأولى، نحو: ما أوسعَ الحديقةَ!، فـ(ما) تعجبية، اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي نكرة تامة، ومعنى: (نكرة) أنها بمعنى: (شيء) أيّ شيء، ومعنى (تامة): أنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج لنعت أو غيره من القيود.

وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب، فصارت بمعنى: (شيء عظيم) و(أوسع) فعل ماضٍ مبني على الفتح، بدليل لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على (ما)، و(الحديقة) مفعول به منصوب، والجملة خبر المبتدأ (ما).

إعراب الصيغة الثانية

والصيغة الثانية، نحو: أَقْبِحْ بالبخل! وهي بمعنى: ما أقبحه، فمدلول الصيغتين من حيث التعجب واحد، فـ(أقبح) فعل ماضٍ جاء على

(١) الحديث متفق عليه. انظر: «فتح الباري» (١/ ٣٩٠).

صورة الأمر، مبني على فتح مقدر، لمجيئه على هذه الصورة، وأصله: أَفْعَلَ بصيغة الماضي، وهمزته للصيرورة؛ أي: أقبح البخل؛ أي: صار ذا قبح؛ كقولهم: أبقلت الأرض؛ أي: صارت ذات بقل، وهو النبات، وأثمرت الشجرة؛ أي: صارت ذات ثمرة، فغُيِّر اللفظ من صورة الماضي إلى الأمر، لقصد التعجب، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل، فـ(الباء) زائدة، و(البخل) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد(١).

وهذا معنى **قوله: (بأفعل انطق بعد ما... إلخ)** أي: انطق بصيغة (أفْعَلَ) لأجل التعجب، بشرط أن تكون بعد كلمة (ما)، وإن شئت فجئ بصيغة أخرى، هي **(أَفْعِل)**، وبعدها المتعجب منه مجروراً بالباء.

ثم ذكر أن المتعجب منه بعد الصيغة الأولى يكون منصوباً على أنه مفعول به، ثم مثَّل للصيغتين.

* * *

حذف المتعجب منه

٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ ٱسْتَبِحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

يجوز حذف المتعجب منه إذا دلَّ عليه دليل، والمراد به: الاسم المنصوب بعد (أفْعَلَ)، والمجرور بالباء بعد (أفْعِل).

فمثال الأول قول الشاعر:

أَرَىٰ أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وما كَانَ أَصْبَرَا(٢)

---

(١) هذا الإعراب للصيغة الثانية هو المشهور، وذهب جماعة من النحاة إلى الإعراب الآتي: (أقبح)، فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) يعود على مصدر الفعل المذكور وهو (القبح)، (بالبخل) جار ومجرور متعلقان بالفعل، ويكون المعنى الملحوظ: يا قبح أقبح بالبخل؛ أي: لازمه ولا تفارقه. وهذا الإعراب أيسر من الأول، فالأخذ به حسن.

(٢) أم عمرو: المراد به عمرو بن قميئة اليشكري، صاحب امرئ القيس ـ الشاعر ـ في سفره إلى قيصر الروم. =

فحذف الشاعر المتعجب منه، والتقدير: وما كان أصبرها.

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] والتقدير - والله أعلم - وأبصر بهم، فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه.

وهذا معنى **قوله**: (وحذف ما منه تعجبت استبح... إلخ) أي: استبح حذف المتعجب منه، بشرط أن يكون معناه واضحاً بعد الحذف.

وقوله: (يضح) بكسر الضاد المعجمة، مضارع وَضَحَ يَضِحُ، بمعنى: يتضح.

* * *

جمود صيغتي التعجب

٤٧٧ - وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

يعني أن فعلي التعجب وهما (ما أفعله) و(أفعل به) غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره، بل يلزم (ما أفعل) لفظ الماضي ويلزم (أفْعِل) لفظ الأمر.

وكلا الصيغتين فعلهما متصرف في الأصل، ولكن بسبب استعمالهما في التعجب فقدا التصرف.

ومعنى **قوله**: (قدماً) أي: لزما منع التصرف في قديم الزمان، إشارة إلى أن ذلك مما لا خلاف فيه، وهو منصوب على الظرفية.

* * *

شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب

٤٧٨ - وَصُغْهُمَا مِنْ: ذِي ثَلَاثٍ، صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا

٤٧٩ - وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلَا) ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلَا)

يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط:

الأول: أن يكون ثلاثيّاً، فلا يبنيان مما زاد على ثلاثة أحرف، مثل: دحرج وانطلق واستخرج.

= إعرابه: أم عمرو: مفعول أرى البصرية، وجملة (دمعها قد تحدرا) من المبتدأ والخبر في محل نصب حال، بكاءً: مفعول لأجله، و(كان) زائدة.

الثاني: أن يكون متصرفاً، فلا يبنيان من فعل جامد غير متصرف، مثل: نعم وبئس وعسى وغيرها.

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للتفاوت؛ أي: التفاضل والزيادة، ليتحقق معنى التعجب، فلا يصاغان من فعل لا يقبل المفاضلة، نحو: فني ومات، إلا إن أريد وصف زائد عليه، فيقال في نحو: مات عصام: ما أفجع موته، وأفجع بموته.

الرابع: أن يكون الفعل تامّاً (أي: ليس ناقصاً) فلا يبنيان من (كان وكاد) وأخواتهما.

الخامس: أن يكون مثبتاً، فلا يصاغان من فعل منفي، سواء كان النفي ملازماً له، نحو: ما عاج[1] الدواء؛ أي: ما نفع، أو كان غير ملازم، نحو: ما حضر الغائب.

السادس: ألا يكون الوصف من هذا الفعل على وزن (أفعل) وموضع ذلك كل ما دل على عيب أو لون أو حلية أو شيء فطري، نحو: عَرِجَ فهو أعرج، وخَضِرَ فهو أخضر، وحَوِرَ فهو أحور.

وعللوا لذلك بخشية التباس أفعل التفضيل بالوصف منه، فإن كلّاً منهما على وزن (أفعل)، فمنعوا التفضيل والتعجب، لاشتراكهما في أمور كثيرة، ولأن هذه المعاني تشبه الخلقة الثابتة التي لا تفاوت فيها.

والصواب الأخذ برأي بعض الكوفيين القائلين بالجواز:

١ ـ لورود السماع في باب أفعل التفضيل[2]؛ كقولهم: أسود من حَلَكِ الغراب، وأبيض من اللبن، فلماذا يحكم بالشذوذ؟

٢ ـ شدة الحاجة في عصرنا إلى التعجب من هذه الأشياء بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت في باب الألوان والعاهات.

---

(١) مضارعه: يعيج، أما عاج يعوج، فمعناه: مال يميل، وهو يأتي في النفي والإثبات.

(٢) انظر: باب أفعل التفضيل، وقد ورد في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عند البخاري عن النبي ﷺ في صفة الحوض (أبيض من اللبن، وأحلى من العسل).

الشرط السابع: أن يكون مبنيّاً للمعلوم، فلا يصاغان من فعل مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو الفعل المبني للمجهول، مثل: عُرِفَ، عُلِمَ، لئلا يلتبس بالمبني للمعلوم، فلا تقول: ما أضرب زيداً، من: ضُرِبَ، لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْبٍ أوقعه.

فإن أمن اللبس بأن كان الفعل ملازماً للبناء للمجهول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم: ما أشغله! وما أعناه بحاجتك! فيصح: ما أزهى الطاووس! وما أهزل المريض! من شُغل، وعُني، وزُهي، وهُزل.

وإلى هذه الشروط أشار **بقوله**: (وصغهما من ذي ثلاث... إلخ) أي: صغ فعلي التعجب من صاحب الحروف الثلاثة، (وهو الماضي الثلاثي) المتصرف، القابل للمفاضَلة، التام، غير المنفي، والذي صفته المشبهة ليست مثل (أشهل) أي: على وزن (أفعل)، وغير مبني على صيغة (فُعِل) وهو المبني للمجهول، و(أشهل) وصف من: شَهِل الرجل فهو أشهل، والمرأة شهلاء، والشُّهلة: بضم الشين: قلة سواد الحدقة حتى تكون كأنها حمراء.

* * *

طريقة التعجب مما فقد بعض الشروط

٤٨٠ ـ وَ(أَشْدِدَ) أَوْ (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

٤٨١ ـ وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ

تقدم أنه لا يتعجب من الفعل مباشرة إلا إذا تحققت فيه سبعة شروط، فإن تخلف شرط منها فإنه يتوصل إلى التعجب بأشد ونحوها أو بأشدد ونحوها، على التفصيل الآتي:

١ ـ إذا كان الفعل غير ثلاثي أو ناقصاً أو كان الوصف منه على (أفعل) فإننا نتوصل إلى التعجب منه بواسطة (ما أشد أو أشدد) ونحوهما، ونأتي بعد ذلك بمصدر ذلك الفعل صريحاً أو مؤولاً، ويكون منصوباً على المفعولية، بعد (أشد) ونحوه، ومجروراً بعد (أشدد) ونحوه، نحو: ما أشد انطلاق خالد! وأشدد بانطلاقه! ما أصعب كون الدواء مراً! ما أشد خضرة الزرع! فـ(ما) مبتدأ و(أشد) فعل ماضٍ

والفاعل ضمير مستتر يعود على (ما)، كما تقدم، (انطلاق) مفعول به و(خالد) مضاف إليه، والجملة خبر المبتدأ و(أشدد) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، أو فعل أمر، (بانطلاقه): الباء حرف جر زائد و(انطلاق) فاعل، أو الفاعل ضمير مستتر على ما تقدم في إعراب الصيغة.

٢ ـ إن كان الفعل مبنيّاً للمجهول أو منفيّاً فإنه يتوصل إلى التعجب منه بالواسطة المذكورة، ويؤتى بمصدر الفعل مؤولاً، نحو: ما أحسن أن يُبذل المال في الخير! ما أضرَّ ألا يصدق البائع! فـ(أن يبذل) في تأويل مصدر مفعول لـ(أحسن) و(ألا يصدق) في تأويل مصدر منفي بـ(لا) مفعول (أضر) والتقدير: ما أضر عدم صدق البائع.

٣ ـ لا يتعجب من الفعل الجامد ولا من الذي لا يتفاوت معناه مطلقاً لا بواسطة ولا مباشرة؛ لأن الجامد لا مصدر له، والذي لا يتفاوت معناه ليس قابلاً للتفاضل، فلا يتحقق معنى التعجب.

وهذا معنى **قوله**: **(وأشدد أَوْ أشد أو شبههما... إلخ)** أي: إن صيغة (أشدد) وصيغة (أشدَّ) أو شبههما، مثل: أكبر وأكثر وأعظم، تخلف الصيغة التي لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذي عدم بعض الشروط، ثم بيَّن أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة على أنه مفعول به، بعد ما كان على وزن (أفْعَلَ)، ويجر بالباء بعد ما كان على وزن **(أفْعِل)**.

وقوله: (وأَشْدِدَ اَوْ أَشَدَّ) يقرأ بنقل حركة همزة (أو) إلى الدال قبلها محافظة على وزن الشعر.

وقوله: **(بعدُ)** ظرف مبني على الضم؛ أي: بعد الصيغة الجديدة التي جئنا بها.

* * *

٤٨٢ ـ وَبِالنُّدُورِ ٱحْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ   ولَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

لا يقاس على ما خالف القاعدة

أي: إذا جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط

فهو محكوم عليه بالندور (أي: القلة القليلة جدّاً) ولا يقاس على ما نقل عن العرب؛ كقولهم: ما أخصره! من (اختُصر) فبنوا أفعل مباشرة من فعل زائد على ثلاثة أحرف، وهو ـ أيضاً ـ مبني للمجهول، وكقولهم: ما أحمقه! فبنوه من فعلٍ الوصفُ منه على أفعل، نحو: حمِق فهو أحمق.

* * *

تأخير معمول فعل التعجب ووجوب وصله بعامله

٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هٰذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ ٱلْزَمَا

٤٨٤ ـ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

تقدم أن فعلي التعجب جامدان، وقد ترتب على ذلك حكمان:

الأول: أن المعمول في هذا الباب لا يجوز أن يتقدم على الفعل، والمراد بالمعمول: المتعجب منه، وهو المنصوب بعد (أفْعَل)، والمجرور بعد (أفْعِل)، فلا تقول: الربيعَ ما أجمل، تريد: ما أجمل الربيعَ!، ولا بالربيع أجْمِل، تريد: أجمل بالربيع!

الثاني: أنه لا يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بفاصل، فلا تقول: ما أحسن الكتاب معطيك، تريد: ما أحسن معطيك الكتَاب! لأن هذا الفاصل أجنبي من فعل التعجب؛ لأنه ليس معمولاً له، بل هو معمول لمفعوله.

ويجوز الفصل بالظرف والجار والمجرور ـ على القول الراجح ـ بشرط أن يكون كل منهما متعلقاً بفعل التعجب، لوروده عن العرب، ولأنه يتوسع فيهما، فمن شواهده مع (أفْعَل) قول عمرو بن معدي كرب: لله در بني سُليم ما أحسن في الهيجاء لقاءَها، وأكثر في اللَّزْبَات[١] عطاءَها، وأثبت في المكرمات بقاءَها! فوقع الفصل بالجار والمجرور في ثلاثة مواضع، وهو متعلق بفعل التعجب.

(١) اللزبات: بفتح اللام وسكون المعجمة: جمع لَزْبة، وهي الشدة والقحط.

ومن شواهده مع (أفعل به) قول الشاعر:

وَقَالَ نَبِيُّ الـمُسْلِمِيْنَ تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المُقَدَّمَا

فقد فصل الشاعر بالجار والمجرور (إلينا) بين فعل التعجب الذي هو (أحبب) وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وأصل الكلام: وأحبب إلينا بكونك المقدمَا، والألف للإطلاق.

فإن كان الظرف والجار والمجرور متعلقاً بمعمول فعل التعجب لم يصح الفصل به، فلا تقول: ما أحسن عند الغضب الحلم، تريد: ما أحسن الحلم عند الغضب.

وهذا معنى **قوله**: **(وفعل هذا الباب لن يقدما معموله... إلخ)** أي: إن معمول الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله، والزم وصل المعمول بفعله، بحيث لا يفصل بينهما فاصل.

ثم أشار إلى أن الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور مستعمل في كلام العرب نثراً وشعراً، مما يدل على جوازه، والخلاف بين النحاة في حكم القياس عليه ثابت، والصحيح جواز القياس عليه، كما تقدم.

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

نعم وبئس فعلان جامدان

٤٨٥ ـ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ: (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) رَافِعَانِ ٱسْمَيْنِ

٤٨٦ ـ مُقَارِنَيْ (أَلْ)، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَـ(نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا)

٤٨٧ ـ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَـ(نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ)

نعم وبئس من الأفعال الدالة على المدح العام والذم العام الذي لا يُقْصَرُ على شيء معين، وكل منهما فعل ماضٍ جامد، ملازم للماضي، لا بد له من فاعل، ولكنهما تجردا من الدلالة على الزمن بعد أن تكونت منهما ومن فاعلهما جملة إنشائية غير طلبية.

أنواع فاعل «نعم وبئس»

وفاعلهما أربعة أنواع:

الأول: أن يكون مقترناً بـ (أل) الجنسية أو العهدية[1]، نحو: نعم الخلقُ الصدقُ، وبئس الخلقُ الكذبُ، قال تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، فـ(نعم) فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح، (المولى) فاعل (نعم) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أل، نحو: نعم قائدُ المسلمين خالدٌ، وبئس رجلُ القوم أبو جهل، قال تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٥١].

(١) (أل) الجنسية هي التي تفيد الاستغراق والشمول ـ كما تقدم في باب «المعرف بـ(أل)» فإذا كانت (أل) هنا للجنس فمعنى هذا أنك مدحت الجنس كله ثم خصصت الصدق ـ كما في المثال ـ بالذكر، فتكون قد مدحته مرتين. وقيل: هي للجنس مجازاً، فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح، أما إذا كانت للعهد فالمراد العهد الذهني؛ لأن مدخولها فرد مبهم، ثم فسر هذا الفرد ـ بالصدق ـ تفخيماً لقصد المدح.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى المضاف لما فيه (أل) نحو: نعم حافظُ كتابِ الله، وبئس مهملُ أوامرِ القرآن، وهذا لم يذكره ابن مالك.

الرابع: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً، وبعده نكرة تفسر ما في هذا الضمير من الإبهام، نحو: نعم صديقاً الكتاب، بئس خُلقاً خلف الوعد، قال تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، فـ(بئس) فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) و(بدلاً) تمييز.

وهذا معنى **قوله**: (فعلان غير متصرفين... إلخ) أي: إن (نعم) و(بئس) فعلان جامدان، لا يتصرفان، فليس لهما مضارع ولا أمر، ولا بقية المشتقات.

وهما يرفعان اسمين على الفاعلية، مقترنين بـ(أل)، أو مضافين للمقترن بها، أو ضميراً يفسره (مميّز) أي: تمييز، وقد مثَّل للمضاف لما فيه أل، والضمير المستتر.

* * *

اجتماع التمييز والفاعل الظاهر

٤٨٨ ـ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ   فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ ٱشْتَهَرْ

تقدم أن فاعل (نعم) قد يكون ضميراً مستتراً مفسَّراً بتمييز، نحو: نعم خلقاً الصدق، وعلى هذا فيجوز الجمع بين التمييز والفاعل المضمر، وهذا لا خلاف فيه.

وإنما الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، نحو: نعم الصديقُ صديقاً الكتابُ، وفي المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يجوز؛ لأن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل، قالوا: وما ورد من ذلك فهو حال مؤكدة، أو ضرورة.

الثاني: أنه يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، وهذا هو الصحيح، لوروده عن العرب نثراً وشعراً، فمن النثر قول الحارث بن عباد لما بلغه قتل ابنه في حرب البسوس: (نعم القتيل قتيلاً أصلح بين

بكر وتغلب)، فجمع بين الفاعل الظاهر (القتيل) والتمييز (قتيلاً)، ومن الشعر قول الشاعر:

تَـزَوَّدْ مِـثْـلَ زَادِ أَبِـيْـكَ فِـيْـنَـا فَـنِـعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِـيْـكَ زادَا[(١)]

فجمع بين الفاعل الظاهر، وهو قوله: (الزاد)، والتمييز وهو قوله: (زاداً).

ولا يلزم أن يكون التمييز لرفع الإبهام، فقد يكون للتوكيد؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فـ(شهراً) تمييز مؤكد لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ كقولك: عندي من الرجال عشرون رجلاً، ومن ذلك قول أبي طالب:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الـبَـرِيَّـةِ دِيـنَـا

فـ(ديناً) تمييز مؤكد لما سبقه، ولو حذف لفهم معناه مما بقي من الكلام.

وإذا كانت الشواهد على الجواز كثيرة فلا حاجة إلى التأويل الذي لجأ إليه المانعون.

القول الثالث: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: نعم الرجل فارساً خالد، وإلا فلا، نحو: نعم الصديق صديقاً الكتاب.

* * *

إعراب (ما) الواقعة بعد (نعم)

٤٨٩ ـ وَ(مَا) مُـمَـيِّـزٌ، وَقِـيـلَ: فَـاعِـلُ فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)

تقع (ما) بعد (نعم) و(بئس) فتقول: (نعم ما) أو (نعمّا)، بالإدغام وعدمه.

وهي إما أن يقع بعدها جملة، نحو: نعم ما تسعى إليه الكسب

(١) القائل هو جرير يمدح عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ، والمراد بالزاد هنا: العيشة الطيبة والسيرة الحميدة، وهو في الأصل الطعام الذي يعد للسفر.
إعرابه: (مثل): مفعول به منصوب. (فينا) متعلق بالفعل قبله، والباقي واضح.

الحلال، قال تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ﴾ [البقرة: ٩٠] أو يقع بعدها مفرد؛ كقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

وقد اختلف في إعراب (ما) على أقوال عديدة، فقال قوم: هي نكرة في محل نصب على التمييز، وما بعدها صفة، والفاعل ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسم موصول إن كان بعدها جملة، وتكون هي الصلة، والمخصوص محذوف، وإن كان بعدها مفرد فهي معرفة تامة وهي الفاعل، وما بعدها هو المخصوص، وهذا هو الذي أميل إليه؛ لأنه أقرب إلى المعنى، وأبعد عن التأويل.

وإعراب الآية الأولى: (بئسما) بئس: فعل ماضٍ لإنشاء الذم، و(ما) اسم موصول فاعل، وجملة (اشتروا) صلة الموصول، (أن يكفروا) في تأول مصدر مبتدأ ـ وهو المخصوص بالذم ـ والجملة قبله خبر.

وإعراب الآية الثانية: (نعما) نعم: فعل ماضٍ لإنشاء المدح، و(ما) المدغمة في (ميم نعم) فاعل، وهي معرفة تامة بمعنى: (الشيء) و(هي) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ مؤخر ـ وهو المخصوص بالمدح ـ والجملة قبله خبره.

* * *

إعراب المخصوص وحكم حذفه

٤٩٠ ـ وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ ٱسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

٤٩١ ـ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَ(الْعِلْمُ نِعْمَ ٱلْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى)

يذكر بعد (نعم) و(بئس) وفاعلهما اسم مرفوع، هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامته أمران:

الأول: أنه أخص من الفاعل، لا مساوٍ له ولا أعم، ليحصل التفصيل بعد الإجمال، فيكون أوقع في النفس، ولذا وجب تأخيره.

الثاني: أن يصلح لجعله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه.

مثاله: نعم الخلقُ الصدقُ، وبئس الخلقُ الكذبُ، وفي إعرابه أوجه:

الأول: أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه، وهذا الإعراب أيسر الأعاريب لسلامته من الحذف.

الثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الصدق، وهو الكذب.

الثالث: أنه بدل من الفاعل، بدل كل من كل، وهذا ذكره الأشموني عن ابن كيسان(١)، وهو وجيه جدّاً لا يقوم على حذف ولا على تقديم ولا تأخير، كما في الوجهين قبله.

ويجوز حذف المخصوص إذا تقدم في الكلام ما يدل عليه بعد حذفه ويغني عن ذكره متأخراً؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] أي: نعم العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح ـ وهو أيوب ـ لدلالة ما قبله عليه.

وهذا معنى **قوله**: (ويذكر المخصوص بعدُ مبتدا... إلخ) أي: يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد الفاعل ـ ويعرب مبتدأ، أو خبراً لمبتدأ محذوف واجب الحذف.

ثم ذكر أنه إن تقدم في الكلام ما يشعر بالمخصوص ويدل عليه، كفى عن ذكره، ثم ذكر المثال: العلم نعم المقتنى والمقتفى، فالمخصوص قد تقدم، فصار في الظاهر هو المُشْعِرُ، والأصل: نعم المقتنى والمقتفى العلم، فأغنى عن ذكر المخصوص مرة أخرى، منعاً للتكرار الذي لا فائدة منه هنا، و(المقتنى) أي: المكتسب الذي يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به و(المقتفى) أي: المتبع الذي تراعى أحكامه.

* * *

ما يجري مجرى «نعم وبئس» في إفادة المدح والذم

٤٩٢ ـ وَٱجْعَلْ كَ(بِئْسَ): (سَاءَ)، وَٱجْعَلْ (فَعُلَا) مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَ(نِعْمَ) مُسْجَلَا

لما فرغ ابن مالك رحمه الله من أحكام (نعم ـ بئس) شرع في بيان ما جرى مجراهما.

---

(١) «شرح الأشموني» ومعه حاشية الصبان (٣/ ٣٧).

فيستعمل في الذم (ساء) استعمال (بئس) وتأخذ أحكامها، نحو: ساء الرجل أبو جهل، قال تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٧]، فـ(ساء) فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو)، (مثلاً) تمييز منصوب، وهو مفسر لفاعل (ساء)، (القوم) مبتدأ مؤخر، وهو المخصوص بالذم، والجملة قبله خبر مقدم، (الذين) نعت لـ(القوم).

ومما يجري مجرى (نعم وبئس) في الدلالة على المدح والذم كل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه، فيجوز استعماله على وزن (فَعُل) بضم العين، إما بالأصالة، مثل: شرُف وكرُم وحَسُن، أو بالتحويل، كفهِم وجَهِل وَبَرَعَ فيصير: فَهُم وجَهُل وبَرُع[(١)].

تقول: شَرُف الرجلُ خالدٌ، ولَؤُم رجلاً عصامٌ، قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، فـ(كبُر) فعل ماضٍ لإنشاء الذم، و(التاء) للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هي) يفسره التمييز، (كلمة) تمييز منصوب.

وهو بهذه الصياغة يأخذ أحكام (نعم وبئس) من الجمود، فلا مضارع له، ولا أمر، ولا غيرها من المشتقات، كما يأخذ الأحكام المتقدمة للفاعل، والمخصوص، مع الانفراد في بعض الأحكام، ومنها:

١ ـ أن هذا النوع من الأفعال يفيد المدح الخاص به، والذم الخاص، مع المعنى الأصلي للفعل، والإشعار بالتعجب، ففي مثل: عَدَل الحاكم، تقول: عَدُل الحاكم، فيفيد هذا التركيب الجديد المعنى

---

(١) يرى بعض النحاة أنه لا يجوز تحويل هذه الأفعال وما شابهها إلى (فَعُل) بضم العين؛ لأن هذا التحويل غير مسموع. والحق الجواز لوروده عن بعض القبائل العربية على ما نقله الخضري في «حاشيته» (٢/ ٤٥) عن السيوطي. وقد مثل ابن مالك بهذه الأفعال في شرحه على «الكافية» (٢/ ١١١٥)؛ وابنه في شرحه على «الألفية» ص(٤٧٤).

اللغوي للفعل ومدح الحاكم بالعدل فقط، مع التعجب، وإعرابه: (عَدُل): فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح الخاص، (الحاكم) فاعل مرفوع بالضمة.

٢ ـ صحة وقوع فاعل هذا الفعل خالياً من (أل) ومما يشترط في فاعل (نعم)، فتقول: عَدُل عمر، شَرُف خالد، قال تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، فـ(حسن) فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح (أولئك) أولاء: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل، والكاف حرف خطاب (رفيقاً) تمييز منصوب.

وهذا معنى **قوله**: (واجعل كبئس ساء... إلخ) أي: اجعل (ساء)، مثل: (بئس) في معناها وأحكامها، (واجعل فَعُلا) من كل فعل ثلاثي، مثل: (نعم) في معناها وأحكامها من غير تقييد بحكم دون آخر، وليس غرضه (نعم) وحدها وإنما مثلها: (بئس)، والحق أن بينهما فروقاً، أشرنا إلى بعضها، والألف في **قوله**: (فَعُلا) للوزن، ومعنى: (مسجلا) أي: مطلقاً عن التقييد.

* * *

استعمال «حبذا ولا حبذا» وأحكامهما

٤٩٣ ـ وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِلُ: (ذَا) ... وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)

٤٩٤ ـ وَأَوْلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ، لَا ... تَعْدِلْ بِـ(ذَا)؛ فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

٤٩٥ ـ وَمَا سِوَى (ذَا) ٱرْفَعْ بِـ(حَبَّ)، أَوْ فَجُرّْ ... بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

مما يجري مجرى (نعم) و(بئس) في إفادة المدح والذم (حبذا) وهي للمدح العام، مع الإشعار بالحب والقرب من القلب، و(لا حبذا) وهي للذم العام، تقول: حبذا المحدث البخاري، لا حبذا الرجل أبو لهب.

وإعرابه: حَبّ، فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح، (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، (المحدث) هو المخصوص بالمدح، ويعرب مبتدأ، والجملة قبله خبر، أو خبر لمبتدأ محذوف،

على ما تقدم في إعراب المخصوص، إلا البدل فلا يصح هنا، ومثل هذا يقال في إعراب الصيغة الثانية، مع إعراب (لا) نافية.

وهذا المخصوص له حكمان:

الأول: أنه لا يصح تقدمه على الفاعل (ذا)، فلا تقول: حَبَّ خالد ذا، تريد: حبذا خالد.

الثاني: أن الفاعل (ذا) يلزم الإفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الإفراد أو التثنية أو الجمع أو التذكير أو التأنيث، تقول: حبذا الطبيب محمد، وحبذا الطبيبة فاطمة، حبذا الطبيبان المحمدان، حبذا الطبيبتان الفاطمتان، حبذا الطبيبون أو الأطباء المحمدون، حبذا الطبيبات الفاطمات.

وذلك لأن هذه الصيغة أشبهت المثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تغير مطلقاً، ولا تخالف اللفظ الذي ورد عن العرب، مهما تعددت مواطن استعماله، فكذا ما أشبهها.

واعلم أن (حبّ) لها حالتان:

الأولى: أن يكون الفاعل هو كلمة (ذا)، وهذا هو الغالب، فيجب أمران:

الأول: فتح الحاء في (حَبَّ).

الثاني: أن يبقى الفاعل (ذا) على صورة الإفراد والتذكير، كما تقدم.

الحالة الثانية: أن يكون الفاعل اسماً آخر غير كلمة (ذا)، فيجوز رفعه على الفاعلية بكلمة (حَبَّ)، ويجوز جره بالباء الزائدة، تقول: حَبَّ الطبري مفسراً، أو حُبّ بالطبري مفسّراً.

وأصل (حَبّ) حَبُبَ، ثم أدغمت الباء في الباء، فصارت (حَبَّ) فهي من باب (فَعُل) المتقدم.

وأما حركة الحاء في هذه الحالة فيجوز ضمها وفتحها، فتقول: حَبَّ أهلُ الصدق، وحُبَّ أهلُ الصدق.

وهذا معنى **قوله**: (ومثل نعم حبذا... إلخ) أي: مثل: (نعم) مع فاعلها في إنشاء المدح جملة (حبذا) وهي جملة فعلية، الفاعل (ذا) وعند إرادة الذم تزيد (لا) النافية، فتقول: (لا حبذا).

ثم ذكر أن المخصوص له حكمان **فقال**: (وأَوْلِ ذا المخصوص..) أي: أوقع المخصوص بعد كلمة (ذا) (أياً كان) يعني: مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، (لا تعدل بذا) أي: لا تَمِلْ بلفظ (ذا) إلى غيره، بل الزم إفراده وتذكيره (فهو يضاهي المثلا) تعليل للحكمين المذكورين.

ثم ذكر أن الفاعل إذا كان غير كلمة (ذا) فإنه يجوز رفعه وجره، وأما حركة الحاء من (حَبَّ) فقد كثر ضمها، ويفهم منه أنه إذا كان الفاعل (ذا) امتنع الضم ووجب الفتح.

وقوله: (فَجُرْ) الفاء زائدة، أو في جواب شرط مقدر؛ أي: إن شئت فجر؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله، والله أعلم.

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

ما يصاغ منه أفعل التفضيل تعريفه

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِيْ

٤٩٧ ـ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

أفعل التفضيل من الأسماء العاملة عمل الفعل، وهو: اسم مشتق على وزن (أفعل)[1] يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها.

نحو: العلم أفضل من المال، والذي زاد يسمى (المفضَّل) والآخر يسمى (المفضَّل عليه) أو (المفضول)، ويدل أفعل التفضيل في أغلب صوره على الاستمرار والدوام.

ويصاغ أفعل التفضيل على وزن (أفعل) من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه، بشرط أن يكون هذا الفعل من الأفعال التي يجوز التعجب منها مباشرة، وهي الأفعال الجامعةُ الشروط المذكورة في باب التعجب، وهي:

١ ـ أن يكون ثلاثيّاً.

٢ ـ متصرفاً.

---

(١) قد ورد حذف الهمزة في هذا الباب من كلمتي (خير وشر) نحو: الصلاة خير من النوم، ونحو: البطالة شر من المرض، وعللوا لذلك بكثرة الاستعمال.
وقد ورد إثباتها في الحديث الصحيح: «**إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها**» أخرجه مسلم.
وقولهم: إن الهمزة حذفت لكثرة الاستعمال، دعوى لا دليل عليها، فإن اللفظين يفيدان التفضيل بمادتهما بدون الهمزة، فلا يلزم أن يكونا على وزن (أفعل).
وقد أشار ابن مالك إلى هذا في «شرح الكافية» (٢/ ١١٢٧) حيث قال: (ولا يكادون يستعملون الأصل).

٣ ـ قابلاً للمفاضلة.

٤ ـ تامّاً.

٥ ـ مثبتاً.

٦ ـ ليس الوصف منه على أفعل.

٧ ـ مبنيّاً للمعلوم، وتقدم بيانها.

وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه، على ما تقدم في باب التعجب.

وإذا تخلف شرط من الشروط فإنه يتوصل إلى التفضيل منه بالواسطة وهي (أشد) ونحوها: تقول: بَحْثُ خالد أشدُّ اختصاراً من بحث محمد، والاسم المنصوب بعد الواسطة يعرب تمييزاً.

وهذا معنى **قوله**: (صغ من مصوغ منه للتعجب... إلخ) أي: صغ (أفعل) للدلالة على التفضيل من مصدر الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذي منع الصوغ منه هناك، ولذا **قال**: (وأبَ اللَّذْ أُبي) أي: امنع هنا الذي منع هناك.

ثم ذكر أن ما يتوصل به إلى التعجب من فعل فاقد للشروط يتوصل به إلى التفضيل عند وجود مانع يمنع من التفضيل مباشرة.

* * *

أحوال اسم التفضيل

٤٩٨ ـ وَ(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا ... تَقْدِيرًا اَوْ لَفْظًا بِـ(مِنْ) إنْ جُرِّدَا

٤٩٩ ـ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدَا

٥٠٠ ـ وَتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

٥٠١ ـ هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

أفعل التفضيل له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة، وله حكمان:

الأول: أن يؤتى بعده بالمفضل عليه مجروراً بـ(مِنْ) لفظاً أو تقديراً، نحو: المنافق أخطر من العدو الظاهر، قال تعالى: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ

﴿ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ويجوز الفصل بين «أفعل» وبين «مِنْ» بمعمول «أفعل»؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ ۝٤﴾ [الضحى: ٤][1].

وقد تحذف (من) مع المفضل عليه، بشرط وجود دليل يدل عليهما، وأكثر مواضع حذفهما حين يكون أفعل التفضيل خبراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ۝١٧﴾ [الأعلى: ١٧] أي: من الحياة الدنيا، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] أي: أعز نفراً منك.

ويقل الحذف إذا كان غير خبر؛ كقول الشاعر:

دَنَوتِ وقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلَا ... فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلَا[2]

فحذف (من) الجارة للمفضل عليه مع مجرورها، وأصل الكلام: دنوت أجمل من البدر والحال أنا قد خلناك؛ أي: ظنناك كالبدر.

الحكم الثاني: أن أفعل المجرد يلزم الإفراد والتذكير؛ كقولك: محمد أشجع من خالد، والمحمدان أشجع من خالد، والمحمدون أشجع من خالد، وهند أشجع من خالد، والهندان أشجع من خالد، والهندات أشجع من خالد، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨] فجاء اسم التفضيل (أحبّ) مفرداً مع الاثنين، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَـٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟﴾ [التوبة: ٢٤] فجاء اسم التفضيل مفرداً مع الجماعة.

---

(١) يجوز الفصل بغير ذلك، كما في شروح الألفية.

(٢) إعرابه: دنوت: فعل وفاعل. (وقد) الواو للحال، وقد حرف تحقيق (خلناك) فعل ماضٍ وفاعله، والكاف مفعول أول (كالبدر) مفعول ثانٍ، والجملة في محل نصب حالٌ من التاء في دنوت، (أجملا) حال ثانية، (فظل) الفاء عاطفة، وظل: فعل ماضٍ ناقص، (فؤادي) اسمها، والياء مضاف إليه (مضللاً) خبرها، والجار والمجرور (في هواك) متعلق به.

الحالة الثانية: من أحوال اسم التفضيل: أن يكون مضافاً، وله صورتان:

الأولى: أن يكون مضافاً لنكرة، فيجب له حكمان:

١ ـ إفراده وتذكيره؛ كالمجرد.

٢ ـ وجوب مطابقة المضاف إليه النكرة للموصوف بأفعل التفضيل، تقول: المصلح أفضل رجل، المصلحان أفضل رجلين، المصلحون أفضل رجال، المصلحة أفضل امرأة، المصلحتان أفضل امرأتين، المصلحات أفضل نساء.

الصورة الثانية: أن يكون مضافاً لمعرفة، وهو نوعان:

الأول: أن يكون الغرض من أفعل التفضيل باقياً، فتجوز فيه من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما: المطابقة وعدمها، تقول: عمر أعدل الأمراء، العمران أعدلا الأمراء، الخلفاء الراشدون أعدلو الأمراء، فاطمة فضلى النساء، الفاطمتان فضليا النساء، الفاطمات فضليات النساء.

وتقول في عدم المطابقة: عمر أعدل الأمراء، العمران أعدل الأمراء، الخلفاء الراشدون أعدل الأمراء، فاطمة فضلى النساء، الفاطمتان فضلى النساء، الفاطمات فضلى النساء.

وقد وردت المطابقة وعدمها في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] فجاء أفعل التفضيل غير مطابق لموصوفه (هم)، ولو طابق لقال: (أحرصي) بجمع المذكر السالم و(هم) مفعول أول لـ(تجد) و(أحرص) مفعول ثانٍ.

وجاء مطابقاً في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، فـ(أكابر) مضاف إلى (مجرميها) وهو مفعول أول لـ(جعل) التي بمعنى (صيّر)، والمفعول الثاني هو الجار والمجرور (في كل قرية) ـ على أحد الأعاريب ـ وقد جاء أفعل التفضيل المضاف

إلى معرفة مطابقاً لموصوفه المقدر؛ أي: قوماً أكابر، ولو لم يطابق لقيل: أكبر مجرميها.

النوع الثاني من أنواع أفعل المضاف لمعرفة: ألا يُقصد التفضيل [أي: لا يريد المتكلم المفاضلة بين شيئين وزيادة أحدهما على الآخر، بل يكون أفعل بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة][١]. وفي هذا النوع تجب مطابقة (أفعل) لموصوفه في الإفراد والتذكير وفروعهما.

مثال ذلك أن يقول شخص: هذا أفضل القضاة عندنا، يقوله في مكان لا يوجد فيه قاضٍ آخر، وفي غير المفرد يقول: هذان أفضلا القضاة، وهؤلاء أفضلو القضاة...

الحالة الثالثة من أحوال أفعل التفضيل: أن يكون مقترناً بأل، وله حكمان:

الأول: لزوم مطابقته لموصوفه في الإفراد والتذكير وفروعهما.

الثاني: عدم مجيء (من) الجارة للمفضل عليه؛ لأن المفضل عليه غير مذكور في هذه الحالة، تقول: الولد الأكبر ذكي، والدار الكبرى جميلة، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وما ورد من مجيء (من) جارة للمفضل عليه فهو إما لغة لبعض العرب، أو محكوم عليه بالشذوذ، ولا داعي للتكلف في تخريجه، وذلك مثل قول الأعشى:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى ... وإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[٢]

---

(١) يخرج أفعل التفضيل عن بابه ويكون بمعنى الوصف، وقد ورد لذلك أمثلة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. راجع: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (٢/ ٤/ ١٨٧).

(٢) الأكثر حصى: كناية عن كثرة الأعوان والأنصار، (العزة) القوة والغلبة (للكاثر) الغالب في الكثرة.

=

فأتى الشاعر بـ(من) الجارة للمفضل عليه، مع (أل) الداخلة على اسم التفضيل.

وإلى هذه الأحوال الثلاث أشار **بقوله**: (وأفعل التفضيل صله أبدَا... إلخ) أي: إذا كان أفعل التفضيل مجرداً من أل والإضافة فلا بد من اقترانه بـ(مِنْ) لفظاً أو تقديراً. وهذا هو الحكم الأول للمجرد، وظاهر قوله: (صله أبدَا. . بمن) أنه لا يُفصل بين «أفعل» وبين «من» وليس على إطلاقه، بل يجوز كما تقدم.

وفي البيت الثاني ذكر حكم المضاف إلى نكرة، والحكم الثاني للمجرد وهو لزوم تذكيره وتوحيده أي: إفراده. وفي البيت الثالث ذكر حكم المقترن بـ(أل) وأنه يطابق موصوفه. ثم ذكر أن ما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأي ومعرفة بلغة العرب، ثم بيَّن في البيت الأخير أن جواز الوجهين مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى (من) وذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التفضيل، والمراد: المعنى الحاصل معها، وهو التفضيل؛ لأن التفضيل ليس معناها وإنما هو مستفاد من (أفعل). وأما إذا لم يقصد به التفضيل، (فهو) أي: اسم التفضيل (طبق ما به قرن) أي: لا بد من مطابقته لما هو له؛ أي: لموصوفه.

* * *

حكم تقديم المفضل عليه على (أفعل)

٥٠٢ ـ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

٥٠٣ ـ كَمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

تقدم أن (أفعل) التفضيل إذا كان مجرداً جيء بعده بـ(من) جارة للمفضل عليه، نحو: الوحدة أفضل من جليس السوء، والأصل أنه لا

= إعرابه: (لستَ) ليس: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب اسمه، (بالأكثر) الباء حرف جر زائد، والأكثر: خبر ليس مجرور لفظاً منصوب محلاًّ (منهم) متعلق بالأكثر، (حصى) تمييز.

يجوز تقديم (من) ومجرورها على (أفعل)، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافاً إلى اسم استفهام، فيجب تقديم (من) ومجرورها على عاملهما، وهو (أفعل) التفضيل، دون تقديمهما على الجملة كلها، تقول: أنت ممن أفضل؟ والأصل: أنت أفضل ممن؟ وتقول: أنت من غلام أيِّهم أفضل؟ والأصل: أنت أفضل من غلام أيِّهم؟.

ولا يجوز التقديم في غير حالتي الاستفهام المذكورتين، إلا للضرورة الشعرية؛ كقول الشاعر:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ ... جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ[(١)]

فقدم الجار والمجرور المتعلقين بـ(أفعل) التفضيل عليه، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام، وهذا خاص بضرورة الشعر، والأصل: بل ما زودت أطيب منه.

وهذا معنى **قوله**: (وإن تكن بتلو مِنْ مستفهما... إلخ) أي: وإن تكن مستفهماً بالاسم التالي لـ(مِنْ) وهو مجرورها، فقدمهما وجوباً في كل الحالات. ثم ذكر المثال: (ممن أنت خير) وقد اعتُرِضَ عليه فيه؛ لأنه قدم من ومجرورها على الجملة كلها، وهذا غير صحيح؛ لأن الاستفهام له الصدارة بالنسبة للعامل فيه. وهو (أفعل) هنا، لا مطلقاً. ثم إنه يلزم على ذلك الفصل بين العامل (خير) والمعمول (ممن) بأجنبي (أنت)؛ لأنه مبتدأ، وهو ليس من معمولات الخبر، فالصواب أن يقول: أنت ممن خير؟. ثم ذكر أن التقديم نادر في حالة الإخبار؛ أي: في حالة الكلام الخبري لا الإنشائي؛ لأن الاستفهام من قبيل الإنشاء، فما عداه نادر.

---

(١) جنى النحل: ما يجنى منه، وهو العسل، وكني بذلك عن حسن اللقاء وطيب الاستقبال.
إعرابه: (أهلاً وسهلاً) منصوبان بفعل محذوف، والأصل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين؛ أي: أتيتم قوماً أهلاً ونزلتم موضعاً سهلاً، (بل) حرف للإضراب الإبطالي، (ما) اسم موصول مبتدأ، وجملة (زودت) صلة (أطيب) خبر المبتدأ.

رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر

٥٠٤ ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا
٥٠٥ ـ كَ(لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

اسم التفضيل أحد المشتقات العاملة عمل الفعل، فيصح أن يتعلق به الظرف والجار والمجرور، نحو: هذا الخطيب أفصح في القول، فالجار والمجرور (في القول) متعلق بأفعل التفضيل (أفصح).

وأما عمله:

١ ـ فهو لا ينصب المفعول به مطلقاً، سواء كان اسماً ظاهراً أم ضميراً، بل يصل إلى مفعوله باللام، نحو: خالد أبذل للمعروف، وأسرع للنجدة، أو بالباء، نحو: علي أعرف بالنحو وأجهل بالفقه.

٢ ـ وأما الجر فإن اسم التفضيل يجر المفضول إذا كان مضافاً إليه، نكرةً كان أم معرفةً ـ كما تقدم في حالات اسم التفضيل ـ.

٣ ـ وأما عمله الرفع فإنه يرفع الضمير المستتر باتفاق، نحو: العفة أكرم من الابتذال، فـ(العفة) مبتدأ (أكرم) خبر المبتدأ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هي، (من الابتذال) جار ومجرور متعلق بـ(أكرم).

ولا يرفع الاسم الظاهر قياساً إلا إذا صح أن يقع في موضعه فعل بمعناه، وهذا مطرد في كل موضع يقع فيه اسم التفضيل بعد نفي أو شبهه، ويكون مرفوعه أجنبيّاً، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين.

مثال تقدم النفي: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد. وهذا المثال يتردد في كتب النحو، وبه عرفت مسألة رفع اسم التفضيل الاسمَ الظاهرَ بمسألة الكحل.

ففي المثال يصح وقوع الفعل موقع اسم التفضيل، فيقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد. وقد تقدم في المثال نفي بـ(ما)، ومرفوع اسم التفضيل وهو (الكحل) أجنبي لم يتصل بضمير يعود على الموصوف.

وقولنا: مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين؛ أي: إن هذا المرفوع

الأجنبي مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين، فالكحل في عين زيد أحسن من الكحل نفسه في عين غيره من الرجال.

فـ(أحسن) نعت لـ(رجل) و(الكحل) فاعل لاسم التفضيل مرفوع.

ومثال النهي: لا يكن غيرك أقربَ إليه الخيرُ منه إليك، فـ(أقرب) خبر (يكن) منصوب (الخير) فاعل لاسم التفضيل.

ومثل ذلك ما ورد في مسند الإمام أحمد وغيره من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**ما من أيام أحبَّ إلى الله** عز وجل **العملُ فيهن من هذه الأيام**»، قيل: ولا الجهاد في سبيل الله، قال: «**ولا الجهاد في سبيل الله، إلا من خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع حتى تُهراق مُهْجَةُ دمه..**»(١).

فـ(أحبَّ) أفعل تفضيل، وهو خبر (ما) و(العمل) فاعل لاسم التفضيل مرفوع بالضمة.

وهذا معنى **قوله**: **(ورفعه الظاهر نزر... إلخ)** أي: إن رفع (أفعل) التفضيل للاسم الظاهر (نزر) أي: قليل فلا يصح القياس عليه، لكن متى **(عاقب فعلاً)** أي: عاقب أفعل التفضيل فعلاً، بأن جاء بمعناه، وصحَّ أن يحل محلَّه، فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة ثبت نقله كثيراً عن العرب ثم ذكر المثال: لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق، فـ**(الفضل)** فاعل لأفعل التفضيل.

---

(١) انظر: «المسند» (١١/ ٥٠، ٥١) وأما الحديث المشهور في كتب النحاة (ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) فلم أقف عليه، ولم يثبت عنه ﷺ في فضل صيام العشر حديث، فيما أعلم، والله أعلم.

[التوابع]

١ ـ النَّعْتُ

تعريف التابع وأنواعه

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ ٱلْأَسْمَاءَ الْأُوَلْ   نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ

التوابع: جمع تابع، وهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً.

والمراد بقولنا: ما قبله، المتبوع، والمراد بقولنا: (مطلقاً) أي: في جميع حالات الإعراب، الرفع والنصب والجر، نحو: جاء الرجلُ المهذبُ، رأيت الرجلَ المهذبَ، سلمت على الرجلِ المهذبِ، فلفظ (المهذب) تابع لكلمة (الرجل) في الأوجه الثلاثة.

وخرج بقولنا: مطلقاً، خبر المبتدأ، وحال الاسم المنصوب، نحو: الدنيا متاع، لا تشرب الماء كدراً؛ لأنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله.

وهذا معنى **قوله**: (يتبع في الإعراب الاسماء الأول... إلخ) أي: إن هذه الأربعة تتبع في إعرابها (الأسماء الأول) أي: الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها، والتوابع هي: النعت والتوكيد والعطف بنوعيه ـ عطف البيان والنسق ـ والبدل، وخصَّ الأسماء بالذكر؛ لأنها الأصل. ويتصور فيها جميع التوابع، كما سيأتي إن شاء الله.

ودلّ **قوله**: (الأُول) على أن المتبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه بحيث يتقدم التابع، وهذا هو المشهور[١].

* * *

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٣/ ٥٧).

تعريف النعت وأنواعه

٥٠٧ ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ ٱعْتَلَقْ

النعت: هو التابع المكمل متبوعه، ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق به.

فـ(التابع) جنس يشمل التوابع كلها، وقولنا: (المكمل..) قيد لإخراج بقية التوابع؛ لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقاً، ليدل على المعنى وعلى صاحبه.

وقد دل التعريف على أن النعت نوعان:

١ ـ حقيقي، وهو ما دل على صفة في اسم قبله، نحو: أقمت في المنزل الفسيح، فـ(الفسيح) نعت حقيقي؛ لأنه دل على صفة في الاسم الذي قبله، وهو (المنزل) لأن المتصف بالفساحة حقيقة هو المنزل وعلامته: أن يشتمل النعت على ضمير مستتر، يعود على ذلك المنعوت.

٢ ـ نعت سببي: وهو ما دل على صفة في اسم له ارتباط بالمتبوع، نحو: أقمت في المنزل الفسيح فناؤه، فـ(الفسيح) نعت، ولكنه ليس نعتاً للمتبوع (المنزل) إذ الفساحة ـ هنا ـ ليست صفة للمنزل، وإنما هي صفة لاسم له تعلق بالمتبوع وهو (فناؤه)، فـ(الفسيح) نعت مجرور بالكسرة، (فناؤه) فاعل للوصف، مرفوع بالضمة، والهاء مضاف إليه وعلامته: أن يأتي بعد النعت اسم ظاهر مرفوع بالنعت، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت.

أغراض النعت

والنعت يأتي لأغراض أشهرها:

١ ـ الإيضاح إن كان المتبوع معرفة، والمراد به: إزالة الاشتراك اللفظي فيها، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها، نحو: حضر خالد التاجر.

٢ ـ التخصيص: إن كان المتبوع نكرة، والمراد به: تقليل الاشتراك المعنوي في النكرة، وتضييق عدد ما تشمله، نحو: جاء رجل واعظ.

٣ ـ مجرد المدح، نحو: رضي الله عن عمرَ بنِ الخطابِ الشاملِ عدلُه الرحيمِ قلبُه.

٤ ـ مجرد الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

٥ ـ الترحم ـ أي: إظهار الرحمة والحنان ـ نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين.

٦ ـ التوكيد؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾ [الحاقة: ١٣]، فـ(واحدة) نعت لـ(نفخة) وهو للتوكيد؛ لأن الواحدة تفهم من كلمة (نفخة) لأنها اسم مرة، وقال تعالى: ﴿فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

فقد قرأ حفص عن عاصم بتنوين (كل) فـ(اثنين) نعت مُؤَكِّد، وقرأ الباقون بإضافة (كل)[(١)] ولا شاهد فيها على ذلك.

قال ابن مالك في تعريف النعت: **(فالنعت تابع متم ما سبق... إلخ)** أي: إن النعت تابع مكمل ما سبق؛ أي: مفيدٌ معنى في المتبوع.

وقوله: **(بوسمه)** الباء سببية، والوسم بمعنى: العلامة؛ أي: ببيان علامته، وهي صفته.

وقوله: **(أو وسم ما به اعتلق)** أي: اتصل به بعلاقة. والذي يتصل بالنعت بعلاقة هو: سببيُّه، فالمراد أن النعت يتمم المنعوت الذي سبقه، أو يتمم ما اتصل بالمنعوت.

* * *

٥٠٨ ـ ولْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلَا كَـ(ٱمْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)

٥٠٩ ـ وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ ... سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَٱقْفُ مَا قَفَوْا

أحكام النعت

النعت بنوعيه ـ الحقيقي والسببي[(٢)] ـ يتبع منعوته في رفعه ونصبه وجره وفي تعريفه وتنكيره.

(١) «التبصرة» ص(٢٢٣).

(٢) وهناك تقسيم آخر للنعت باعتبار إفادته، فهو ثلاثة أقسام:
=

أما ما يتعلق بالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإن كان النعت حقيقيّاً تبع منعوته فيها، تقول: هذا منزلٌ واسعٌ، سقيت كلباً لاهثاً، اقبلْ النصح من أخٍ مخلصٍ، أكرمت الطالبَ المهذبَ، دخلت مكتبةً واسعةً، هاتان فتاتان عاقلتان، عاشرت إخواناً مستقيمين.

وإن كان النعت سببيّاً فهو بمنزلة الفعل الذي يصح أن يحل محله ويكون بمعناه، فيلزم الإفراد، ويراعى في تذكيره وتأنيثه الاسم الذي بعده، تقول: هذا منزل واسعٌ فناؤه، أكرمت الطالبَ المهذبةَ أخلاقُهُ، عاشرت إخواناً مستقيمةً أخلاقُهم، مررت بالرجل الجديدةِ سيارتُه.

وهذا معنى **قوله**: (وليعط في التعريف والتنكير... إلخ) أي: وليعط النعت في التعريف والتنكير ما ثبت للذي تلاه النعت. والذي تلاه النعت هو المنعوت، فالمراد أنه يطابق منعوته في تعريفه وتنكيره، وأما ألقاب الإعراب الثلاثة فتفهم من البيت الأول.

ثم مثل **بقوله**: (امرر بقوم كرما) فـ(كرما) صفة لقوم، وقد قصره للضرورة، وأصله: (كرماءَ)، وقد جاء النعت نكرة؛ لأن المنعوت نكرة.

ثم بيَّن في البيت الذي يليه أن النعت (لدى التوحيد) أي: عند الإفراد والتذكير (أو سواهما) من فروعهما، حكمه حكم الفعل، (فاقف ما قفوا) أي: اتبع ما اتبعه العرب في ذلك.

= ١ ـ نعت مؤسس، وهو الذي يدل على معنى جديد، لا يفهم بغير وجوده، نحو: هذا طالب مهذب، فكلمة (مهذب) نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكره.

٢ ـ نعت مؤكِّد، وهو الذي يدل على معنى يفهم بدون ذكره، نحو: أمس الماضي لا يعود، وتقدم في أغراض النعت له أمثلة.

٣ ـ نعت موطئ، وهو أن يكون النعت اسماً جامداً غير مقصود لذاته، والمقصود ما بعده، وإنما ذكر ليكون تمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له، نحو: مررت برجلٍ رجلٍ صالحٍ، فكلمة (رجلٍ) الثانية نعت غير مقصود لذاته، وإنما المقصود هو المشتق الذي بعده، ومثله: ألا ماءَ ماءً بارداً، وتقدم في باب (لا) النافية للجنس.

الأشياء التي يُنعت بها

٥١٠ ـ وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَ(صَعْبٍ) وَ(ذَرِبْ) ... وَشِبْهِهِ كَ(ذَا)، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِبْ

٥١١ ـ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

٥١٢ ـ وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

٥١٣ ـ وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا ... فَٱلْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

الأشياء التي ينعت بها أربعة(١):

١ ـ الاسم المشتق، وهو ما دل على معنى وصاحبه؛ كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من المشتقات العاملة؛ كـ(قائم وكاتب ومهذب وحسن وأفضل) وغيرها.

٢ ـ المؤول بالمشتق: وهو الاسم الجامد المشبه للمشتق في المعنى؛ كاسم الإشارة، نحو: مررت بخالد هذا؛ أي: الحاضر، قال تعالى: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾ [السجدة: ١٤]، فـ(هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل جر نعت لـ(يوم).

وكذا النعت بـ(ذي) بمعنى: صاحب، نحو: مررت برجل ذي مال؛ أي: صاحب مال، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ۝١٢﴾ [ص: ١٢]، فـ(ذو) نعت لـ(فرعون) مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

وكذا الاسم الجامد الدال على النسب، نحو: مررت برجل تميمي؛ أي: منسوب إلى تميم.

٣ ـ الجملة الاسمية أو الفعلية، ويشترط لوقوعها نعتاً ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون المنعوت بها نكرة محضة، [وهي الخالية من قيد يفيد التخصيص كـ(أل) الجنسية، أو الإضافة، أو الوصف]، نحو: أقبل

(١) هذا ما ذكره ابن مالك رحمه الله، وإلا فالأشياء التي ينعت بها أكثر من أربعة، وما ذكر هو الأكثر.

طالب يبتسم، فجملة (يبتسم) في محل رفع نعت لـ(طالب)، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٨١] فجملة (ترجعون) في محل نصب صفة لـ(يوماً).

فإن كانت النكرة غير محضة، وهي التي وجد فيها قيد يفيد التخصيص؛ كاشتمالها على (أل) الجنسية جاز إعراب الجملة بعدها نعتاً وجاز حالاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، فجملة (نسلخ) يصح إعرابها نعتاً في محل رفع، مراعاة للناحية المعنوية، والمنعوت هو كلمة (الليل)، ويصح إعرابها حالاً في محل نصب، مراعاة لوجود (أل) الجنسية، التي تجعل مدخولها معرفة في اللفظ، ونكرة في المعنى.

٢ ـ الشرط الثاني أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالمنعوت، والأغلب أن يكون مذكوراً، كما تقدم. وقد يحذف للدلالة عليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه.

٣ ـ الشرط الثالث أن تكون الجملة خبرية، كما تقدم. فلا يصح وقوع الإنشائية بنوعيها (الطلبي وغير الطلبي) نعتاً، فلا تقول: جاء مسكين ساعِدْهُ، ولا تقول: هذا كتاب بِعْتُكَهُ، [إذا كنت تريد إنشاء البيع وقت النطق فإن أردت الإخبار عن بيع وقع ومضى صح].

وذلك لأن النعت للإيضاح أو التخصيص ـ كما مضى ـ فلا بد أن يكون حاصلاً من قبل، ليكون معلوماً، بخلاف الجملة الإنشائية فإن مضمونها لا يقع إلا بعد النطق بها، فلا يتم بها إيضاح ولا تخصيص ولا غيرهما من الأغراض المتقدمة.

فإن جاء من كلام العرب جمل إنشائية وقعت نعتاً، لم يصح محاكاتها ولا القياس عليها، لندرتها ومخالفتها الغرض من النعت ويُخرَّج ما ورد منها على إضمار قول، يكون هو النعت، والجملة

الإنشائية معمول القول المضمر، في محل نصب مقول القول؛ كقول الشاعر:

حَتَّى إذا جَنَّ الظَّلَامُ واخْتَلَطْ ... جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيتَ الذِّئبَ قَطْ؟[1]

فإن ظاهر هذا البيت أن الجملة الإنشائية (هل رأيت الذئب قط) وقعت نعتاً للنكرة، وليس كذلك، بل هذه الجملة معمولة لقول محذوف يقع صفة لـ(مذقٍ) والتقدير، بمذقٍ مقولٍ فيه هل رأيت الذئب قط؟

٤ ـ الرابع مما يقع نعتاً، المصدر، وقد كثر وقوعه نعتاً، ويلزم الإفراد والتذكير، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، تقول: رأيت في المحكمة قاضياً عدلاً وشهوداً صدقاً، وهو مؤول عندهم باسم مشتق؛ أي: رأيت قاضياً عادلاً وشهوداً صادقين، أو على حذف مضاف هو النعت. ثم حذف وحلَّ المصدر محله وأعرب نعتاً مكانه، والتقدير: قاضياً صاحب عدل، وشهوداً أصحاب صدق، أو يبقى المصدر على حاله من باب المبالغة، بجعل الذات نفس المعنى، وبهذا يتضح أن النعت بالمصدر مباشرة من غير تقدير شيء محذوف أبلغ وألطف، لما فيه من جعل المنعوت هو النعت مبالغة.

وأكثر النحويين يرون أن النعت بالمصدر ـ مع كثرته ـ مقصور على السماع، فلا يقاس عليه؛ لأنه على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه، والصحيح أنه يجوز القياس عليه، لكثرة وروده في الكلام الفصيح، لا سيما القرآن الكريم، ولأنه أبلغ في أداء الغرض

---

(١) جنَّ الظلام: أقبل، واختلط: كناية عن انتشاره واتساعه، (مذق) هو اللبن الممزوج بالماء شبهه بالذئب لاتفاق لونهما لأن فيه غبرة وكدرة.

إعرابه: (حتى) ابتدائية (إذا) ظرفية شرطية (جن الظلام) فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها (جاءوا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب (إذا).

من المشتق ـ كما مضى ـ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ قَوۡمَۢا بُورٗا﴾ [الفرقان: ١٨]، فـ(بوراً) نعت، وهو مصدر(١)، كالبوار بمعنى: الهلاك، يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، فالمعنى: وكانوا قوماً هالكين؛ لأن المصدر يؤول باسم الفاعل، وهذا على أحد الوجهين(٢)، وقال تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعۡنَا قُرۡءَانًا عَجَبٗا﴾ [الجن: ١]، فـ(عجباً) مصدر وقع نعتاً، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُعۡرِضۡ عَن ذِكۡرِ رَبِّهِۦ يَسۡلُكۡهُ عَذَابٗا صَعَدٗا﴾ [الجن: ١٧]، فـ(صعداً) مصدر الفعل الثلاثي (صَعِدَ) من باب (فرح) وقد وقع نعتاً، وقال تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ﴾ [يوسف: ١٨]، فـ(كذب) مصدر وقع نعتاً.

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: **(وانعت بمشتق... إلخ)** أي: انعت بالاسم المشتق؛ **(كصعب وذرب)** وهما من الصفة المشبهة، والذَّرِبُ: بالذال المعجمة، حاد اللسان، أو الحاذق في كل شيء، **(وشبهه)** أي: شبه المشتق؛ كاسم الإشارة؛ كـ**(ذا)** أو **(ذي)** بمعنى: صاحب **(والمنتسب)** أي: المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره.

ثم ذكر أن العرب تنعت بالجملة إذا كان المنعوت **(منكراً)** أي: نكرة.

وأفاد **قوله**: **(فأعطيت ما أعطيته خبراً)** الشرط الثاني، وهو أنه لا بد من رابط. ولما كان ذلك يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة ولو كانت جملة إنشائية، أزال هذا الإيهام **بقوله**: **(وامنع هنا إيقاع ذات الطلب)**، والمقصود الجملة الإنشائية بنوعيها، وإلا فظاهره أن الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً، وهو غير مراد.

ثم بيَّن أنه إن جاء ما ظاهره وقوع الإنشائية نعتاً فهو مخرج على إضمار قول يقع نعتاً، كما تقدم.

---

(١) وقيل: إنه جمع بائر؛ أي: هالك، اسم فاعل من الثلاثي، وعلى هذا فهو مشتق لا مصدر مؤول بالمشتق.

(٢) والوجه الثاني أنه مشتق لا مصدر، وتقدم ذكره.

وفي البيت الأخير ذكر أن العرب نعتوا بالمصدر نعتاً كثيراً في كلامهم، ولم يخرجوه عن صيغته، فالتزموا إفراده وتذكيره.

* * *

حكم النعت إذا تعدد

٥١٤ ـ وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا ٱخْتَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ، لَا إِذَا ٱئْتَلَفْ

٥١٥ ـ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ ٱسْتِثْنَا

٥١٦ ـ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

٥١٧ ـ وَٱقْطَعْ أَوَ ٱتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا ٱقْطَعْ مُعْلِنَا

إذا تعدد النعت فلا يخلو من قسمين:

١ ـ إما أن يتعدد المنعوت.

٢ ـ أو لا يتعدد.

تعدد النعت والمنعوت

فإن تعدد النعت والمنعوت فله حالتان:

الأولى: أن يتحد العامل، فإن اختلف النعت وجب التفريق بين النعوت بالواو، نحو: مررت بطالبين خطيب وشاعر، ومررت برجال شاعر وكاتب وفقيه، وإن اتفق معنى النعت جيء به مثنى أو مجموعاً، نحو: جاءني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء.

الثانية: أن يتعدد العامل، فإن اتحد معنى العامل وعمله أتبع النعتُ المنعوتَ في إعرابه مطلقاً: رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: حضر خالد وقدم بكر العاقلان، وحدثت صالحاً وكلمت عليّاً الكريمين، ومررت بعاصمٍ وجزت على محمد الصالحين، ويجوز القطع.

وإن اختلف المعنى أو العمل وجب القطع وامتنع الإتباع. فتقول: جاء خالد ومضى بكر العاقلين أو العاقلان، فـ(العاقلين) مفعول به لفعل محذوف؛ أي: أعني العاقلين، و(العاقلان) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هما العاقلان، وتقول: انطلق محمد وكلمت علياً الكاتبين، أو الكاتبان، وتقول: مررت بصالحٍ وجاوزت خالداً الشاعرين أو الشاعران.

تعدد النعت دون المنعوت

القسم الثاني: أن يتعدد النعت ولا يتعدد المنعوت، فإن كان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعاً وجب إتباعها كلها، نحو: مررت بمحمد المفسِّر المحدث الفقيه، إذا كان هذا الموصوف ـ وهو محمد ـ يشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم مفسر محدث، والثاني: محدث فقيه، والثالث: مفسر فقيه.

ف(محمد) المقصود لا يتعين إلا بالنعوت الثلاثة مجتمعة، فيجب حينئذ اتباعها كلها، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد.

وإن كان المنعوت متضحاً بدونها كلها جاز فيها جميعها الإتباع والقطع، نحو: حضر بكر الخطيبُ الشاعرُ، الكاتبُ، إذا لم يكن الموصوف يشاركه أحد في هذه الأوصاف.

وإن كان المنعوت معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباع، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان المنعوت نكرة فإنه يجب إتباع النعت الأول لها، لشدة احتياج النكرة إلى التخصيص، وهو لا يتطلب أكثر من نعت واحد، سواء كان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين؛ لأن الغرض من نعت النكرة هو تخصيصها لا تعيينها، نحو: جاء طالب خطيبٌ شاعر كاتب، فيجب رفع كلمة (خطيب) إتباعاً للمنعوت: (طالب) لأنه نكرة، ويجوز في كلمتي (شاعر وكاتب) الرفع إتباعاً للمنعوت، أو النصب بتقدير فعل، على ما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: **(ونعت غير واحد... إلخ)** أي: إن النعت المتعدد إذا اختلف في لفظه ومعناه فيجب تفريقه بالعطف إذا كان المنعوت متعدداً، أما إذا **(ائتلف)** أي: اتفق لفظه ومعناه فلا تفرقه.

وقوله: **(فعاطفاً)** حال؛ أي: فرقه حالة كونك عاطفاً؛ أي: مستعملاً في التفريق حرف العطف. ثم ذكر أن نعت معمولي العاملين المتحدين في المعنى والعمل يُتبع للمنعوت في إعرابه.

ومعنى **قوله**: (أتبع) أجز الإتباع، لا أن الإتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع، كما تقدم. وفهم منه أنهما إذا اختلفا لم يجز الإتباع.

وقوله: (أوَ اتبعْ) رباعي مفتوح الهمزة، لكنها نقلت إلى الواو.

ثم بيَّن أن النعوت إذا كثرت وتعددت لمنعوت احتاج إليهن في تعيين مسماه (أُتبعت) أي: وجب إتباعها لمنعوتها في حركته الإعرابية، وإن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو أتبع النعوت كلها، وكذلك إن كان معيناً ببعضها فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط وأتبع ما عداه.

* * *

إعراب النعت المقطوع

٥١٨ ـ وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

الأصل أن النعت يتبع منعوته في إعرابه، ويجوز ـ لسبب بلاغي[1] ـ أن يقطع النعت عن منعوته، فينصب باعتباره مفعولاً به لفعل محذوف، بشرط أن يكون المنعوت مرفوعاً أو مجروراً، أو يرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف إذا كان المنعوت منصوباً أو مجروراً.

فإن كان المنعوت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، وجب حذف المبتدأ في حالة القطع إلى الرفع، وحذف الفعل في حالة القطع إلى النصب؛ ليكون وجوب الحذف دليلاً على قصد إنشاء المدح أو الذم أو الترحم؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤] بنصب (حمالة) على القطع، على قراءة عاصم، وقرأ الباقون بالرفع على الإتباع، فـ(امرأته) اسم معطوف على الضمير المستتر في قوله تعالى: ﴿سَيَصْلَىٰ﴾ و﴿حَمَّالَةَ﴾ بالنصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: أذم، وأما الرفع فـ(حمالة) صفة مرفوعة بالضمة، ومن القطع للرفع قوله

(١) وهو التشويق وتوجيه الذهن إلى هذا النعت المقطوع، وأنه ذو أهمية بالغة تستدعي مزيداً من الانتباه، ولهذا جعل في جملة جديدة الغرض منها إنشاء المدح أو الذم أو الترحم... إلخ. ولهذا لا يستعمل القطع مع من يجهله لئلا يحكم على المتكلم بأنه أخطأ في حركة الكلمة.

تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢] فقد قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم (عالمُ) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ـ كما تقدم ـ وقرأ الباقون بالجر على الإتباع. قال مكي: (وهو الاختيار؛ ليتصل بعض الكلام ببعض، ويكون كله جملة واحدة)[1].

أما إذا كان النعت مسوقاً لغرض آخر غير ما ذكر فإن عامله ـ الرافع والناصب ـ يجوز حذفه وذكره، نحو: مررت بخالدٍ التاجرُ، بالرفع والنصب، وإن شئت أظهرت، فتقول: هو التاجرُ، أو أعني التاجرَ.

وإذا قطع النعت خرج عن كونه نعتاً، وتكون جملته مستأنفة.

وهذا معنى **قوله**: (وارفع أو انصب إن قطعت... إلخ) أي: إن النعت المقطوع يرفع أو ينصب، فالرفع على إضمار مبتدأ خبره النعت المقطوع، والنصب على تقدير عامل محذوف.

وقوله: (أو انصب) بكسر الواو للتخلص من التقاء الساكنين.

وقوله: (لن يظهرا) إشارة إلى أن حذفهما واجب، وتقدم بيان ذلك.

* * *

حذف النعت أو المنعوت

٥١٩ ـ وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ   يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ

يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، إذا دل عليه دليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ۝٣٢﴾ [الشورى: ٣٢]، فـ(الجوار) نعت لمنعوت محذوف تقديره: السفن الجواري، وحسَّن حذفه قوله تعالى: ﴿فِى ٱلْبَحْرِ﴾.

وكذلك يجوز حذف النعت إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، قال السيوطي: (ويقل حذفُ النعت مع العلم به؛ لأنه جيء به في الأصل

(١) «الكشف» (٢/ ١٣١).

لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم، فحذفه عكس المقصود..)[(١)] ومن شواهد حذفه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: كل سفينة صالحة، ويدل على حذفه قوله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩] فإنه يفيد أنها قبل هذا خالية من العيب؛ أي: صالحة للانتفاع بها، ولأن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه، وقد قرئ شذوذاً (كل سفينة صالحة) ونُسب ذلك لأُبيّ بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما[(٢)].

وهذا معنى **قوله**: **(وما من المنعوت والنعت عقل... إلخ)** أي: ما (عقل) بمعنى: علم بدليل، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه، وليست درجة حذفهما متساوية في الكثرة، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت.

---

(١) «همع الهوامع» (٢/ ١٢٠).
(٢) انظر: «تفسير البحر المحيط» (٦/ ١٤٥) وللفائدة: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٣٦).

٢ ـ التّوكِيدُ

التوكيد المعنوي وألفاظه

٥٢٠ ـ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاَسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

٥٢١ ـ وَٱجْمَعْهُمَا بِـ(أَفْعُلِ) إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

٥٢٢ ـ وَ(كُلًّا) ٱذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَ(كِلَا) (كِلْتَا) (جَمِيعًا) بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا

٥٢٣ ـ وَٱسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَـ(كُلٍّ): (فَاعِلَهْ) مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ: (النَّافِلَهْ)

هذا النوع الثاني من التوابع، وهو التوكيد، والمراد به: المؤكِّد، بكسر الكاف، من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل.

والتوكيد نوعان:

١ ـ معنوي: وهو المراد هنا.

٢ ـ لفظي: وسيأتي إن شاء الله.

تعريف التوكيد المعنوي

فالتوكيد المعنوي: تابع يذكر لرفع احتمال تقدير مضاف إلى المتبوع أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

فالأول: يكون بـ(النفس والعين)[(١)]، نحو: حادثني الأمير نفسه، فلو اقتصرت على المؤكَّد ـ بفتح الكاف ـ لاحتمل أن يكون هناك مضاف محذوف، وأن الذي حادثك وكيله أو أمين سره أو رجل آخر من مساعديه، فإذا ذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال، فـ(نفسه) توكيد معنوي مرفوع، والهاء مضاف إليه.

ويشترط اتصالهما بضمير عائد على المؤكَّد، مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما، ليحصل الربط بين التابع والمتبوع.

(١) ذكر الأستاذ محمد عضيمة رحمه الله في «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» أنه لم يقع التوكيد بهما في القرآن (٣/ ٤/ ٧).

ويجب إفرادهما مع المفرد ـ كما في المثال ـ وأما مع التثنية والجمع فيجمعان جمع تكسير للقلة، على وزن (أفْعُل). وهذا الجمع مع الجماعة واجب، ومع الاثنين أرجح من الإفراد، تقول: جاء المحمدان أنفسُهما وأعينُهما[١]، وجاء المحمدون أنفسُهم وأعينُهم. وجاءت الفاطمات أنفسُهن أو أعينُهن.

أما النوع الثاني من التوكيد المعنوي، فهو ما يراد به رفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، وله الألفاظ الآتية:

أولاً: كل، وجميع، نحو: قرأت القرآن كلَّه أو جميعَهُ، فلو لم يؤت بكلمةِ (كل) أو (جميع) لكان من المحتمل أن المراد من المقروء هو الأكثر أو الأقل أو النصف، فإذا أردنا رفع هذا الاحتمال، زدنا كلمة (كلَّه)، أو (جميعه)، ولا يؤكد بهما إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المؤكَّد بهما غير مثنى، وهو المفرد والجمع.

الثاني: أن يكون المؤكَّد بهما جمعاً له أفراد، أو مفرداً يتجزأ بنفسه أو بعامله.

فالأول نحو: حضر الضيوف كلُّهم، والثاني نحو: قرأت الكتاب كله، والثالث نحو: اشتريت الحصان كله؛ لأن الحصان يتجزأ باعتبار الشراء، ولا يجوز جاء الضيف كله، لعدم الفائدة من التوكيد، إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزء منه دون الآخر.

الشرط الثالث: أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكَّد، كما في الأمثلة.

ثانياً: كلا وكلتا[٢]، وهما لتوكيد المثنى، فـ(كلا) للمثنى المذكر،

---

(١) هذا أفصح من قولك: (نفساهما) لأن العرب تكره الجمع بين تثنيتين في لفظ واحد، قال تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التحريم: ٤] فجمع ولم يثن مع أنهما قلبان.

(٢) لم يقع التوكيد بهما في القرآن. انظر المرجع السابق.

و(كلتا) للمؤنث، نحو: نجح الأخوان كلاهما، وفازت البنتان كلتاهما، فلولا التوكيد لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية وأن الذي نجح هو أحدهما.

ويؤكد بهما بشروط ثلاثة:

١ ـ أن يصح حلول المفرد محلهما، ليمكن توهم إرادة البعض بالكل، كما في المثالين، بخلاف: اختصم المحمدان كلاهما، فلا يصح لعدم صحة حلول المفرد محلهما؛ لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين، ومن النحاة من يجيز ذلك محتجّاً بأن التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال.

٢ ـ أن يتحد معنى المسند إلى المؤكَّد، فإن اختلف المسند لم يصح، نحو: مات هشام وعاش بكر كلاهما.

٣ ـ أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكَّد بهما، كما في المثالين.

ثالثاً: لفظ عامة، وهي مثل (كل وجميع) في إفادة العموم، والتاء في آخرها زائدة لازمة لا تفارقها، فتكون مع المؤنث والمذكر؛ لأنها للمبالغة، وليست للتأنيث، نحو: حضر الجيش عامته، وحضر الطلاب عامتهم، وحضرت الفرقة عامتها، وحضرت الفرق عامتهن، وحضر الجيشان عامتهما، وحضرت الفرقتان عامتهما.

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: (بالنفس أو بالعين الاسم أكدا... إلخ) أي: أكد الاسم بلفظ: النفس أو العين، بشرط اتصالهما بضمير يطابق المؤكد، ثم ذكر أن هذين اللفظين إن كانا تابعين؛ أي: مؤكدين لغير الواحد ـ وهو المثنى والجمع ـ فجئ بهما مجموعين على وزن (أفْعُل) تكن متبعاً المنهج الصحيح، **وقوله**: (بأفعل) أي على أفْعُل.

ثم بيَّن أنه عند إرادة الشمول يستعمل لفظ التوكيد الدال على ذلك وهو (كل) و(كلا) و(كلتا) و(جميع) ولا بد من وصل لفظ التوكيد بضمير مطابق للمؤكَّد.

ثم ذكر أن العرب استعملت في الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد ما يفيده (كل) وهو لفظٌ على وزن (فاعله) من الفعل (عَمَّ) وهو (عامة). وأصله: عاممة، فاجتمع مثلان فأدغم الأول في الثاني.

وأراد **بقوله**: (مثل النافلة) أي: في الوزن، ولزوم التاء مع المذكر والمؤنث.

* * *

تقوية التوكيد

٥٢٤ ـ وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بِـ(أَجْمَعَا) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)

٥٢٥ ـ وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)

يجاء بعد (كل) بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول، فيؤتى بـ(أجمع) بعد (كله) نحو: جاء الركب كلُّه أجمعُ. قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾ [الحجر: ٣٠]، فـ(كلُّهم) توكيد معنوي لـ(الملائكة) مرفوع مثله، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (أجمعون) توكيد معنوي ثانٍ مرفوع بالواو، ويؤتى بـ(جُمَعَ) بعد (كلهن) نحو: جاءت الفتيات كلُّهن جُمَعُ.

ويجوز استعمال (أجمع) وما بعده في التوكيد غير مسبوقة بكلمة (كل) نحو: جاء الجيش أجمعُ، وجاءت القبيلة جمعاءُ، وجاء القوم أجمعون، وجاء النساء جُمَعُ، قال تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ۝٩٤ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ۝٩٥﴾ [الشعراء: ٩٤، ٩٥]، وقال تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وهذا معنى **قوله**: (وبعد كل أكدوا بأجمعا..) أي: بعد لفظة (كل) التي للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التي تجيء بعدها لتقوية التوكيد.

وقوله: (بأجمعا) ممنوع من الصرف للعلمية[(١)] والوزن، والألف للإطلاق، (جمعاء) ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة، (ثم جمعا) ممنوع من الصرف للعلمية والعدل؛ لأنها جمع (جمعاء) وحقها (جُمْع) كـ(حمراء) و(حُمْر) والألف للإطلاق.

---

(١) انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٥١٩).

ثم بيَّن أن هذه الألفاظ قد تستعمل وحدها فلا تجيء بعد لفظة (كل). وفهم من **قوله**: (قد يجيء..) أن ذلك قليل، ولكنها قلة نسبية لا قلة ذاتية تمنع القياس، فهي قلة بالنسبة لإتيانها مع (كل)؛ لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون (كل) كثيراً.

* * *

حكم توكيد النكرة

٥٢٦ ـ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ ... وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

اختلف النحويون في جواز توكيد النكرة، فقال البصريون: لا يجوز توكيدها مطلقاً، سواء كانت محدودة، وهي التي تدل على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين، أو على شيء معلوم المقدار، كـ(شهر وحول وأسبوع ويوم ودرهم ودينار)، أو كانت غير محدودة كـ(وقت وزمن وحين).

قالوا: لأن ألفاظ التوكيد معارف، فيلزم التخالف بين المؤكِّد والمؤكَّد.

وقال الكوفيون: يجوز توكيد النكرة، إذا اجتمع فيها أمران:

الأول: أن تكون النكرة محدودة، كما تقدم.

الثاني: أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول.

وذلك لورود السماع عن العرب، ولحصول الفائدة؛ لأن التوكيد يفيد النكرة شيئاً من التحديد والتخصيص يقربها من التعريف، فتقول: خرجت إلى الريف يوماً كلَّه، سافرت إلى مكة أسبوعاً جميعَه، تصدقت بدينار كلِّه، بخلاف: عملت زمناً كلَّه، أنفقت مالاً كلَّه، لتخلف الأمر الأول، وبخلاف: عملت يوماً نفسه، لتخلف الأمر الثاني، فلا يُتكلم بذلك.

ومما ورد عن العرب قول الشاعر:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ ... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[١]

(١) شاقه: أعجبه وهيجه، والشوق: نزوع النفس إلى الشيء، والمعنى: أنه أعجبه =

فأكد الشاعر النكرة وهي قوله: (حول) بـ(كل).

وهذا القول هو الصحيح، وهو اختيار ابن مالك في الألفية، وقال في شرح الكافية: (وإجازته أولى بالصواب، لصحة السماع بذلك)(١).

وهذا معنى **قوله**: (وإن يفد توكيد منكور قبل... إلخ) أي: إن كان توكيد النكرة يفيد فهو مقبول وجائز، وتقدم أن الإفادة تحصل بالنكرة المحدودة، إذا كان لفظ التوكيد من ألفاظ الشمول، والبصريون يمنعون توكيدها مطلقاً، أخذاً من **قوله**: (شمل).

* * *

لا يثنى (أجمع وجمعاء) استغناء بـ(كلا وكلتا)

٥٢٧ ـ وَٱغْنَ بِـ(كِلْتَا) فِي مُثَنًّى وَ(كِلَا)   عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)

يعني أن العرب استغنت بـ(كلتا) في المثنى المؤنث عن وزن (فعلاء) وهو (جمعاء)، وبـ(كلا) في المثنى المذكر عن وزن (أفعل) وهو (أجمع) فتقول: قامت البنتان كلتاهما، وقام الرجلان كلاهما، ولا تقول: قامت البنتان جمعاوان، ولا قام الرجلان أجمعان.

وقوله: (واغن) فعل أمر من (غني) كفرح؛ أي: استغنِ، والمعنى: استغن في توكيد المثنى بـ(كلتا) و(كلا) عن تثنية وزن (فعلاء) وهو (جمعاء) ووزن (أفعلَ) وهو (أجمع)، والألف للإطلاق، وحق هذا

= وبعث الشوق إلى نفسه حين قيل له: هذا الشهر هو رجب، وتمنى أن السنة كلها (رجب) لما فيه من الأنس والسرور.

إعرابه: (لكنه) لكن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء: اسمه (شاقه) فعل ماضٍ، والهاء مفعول به (أن قيل) أن: مصدرية، وقيل: فعل ماضٍ مبني للمجهول (ذا رجب) مبتدأ وخبر في محل رفع نائب فاعل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل (شاق)، وجملة (شاقه) خبر (لكن)، (يا) للتنبيه، أو للنداء والمنادى محذوف، (عدة) اسم ليت، (حول) مضاف إليه، (كله) كل: توكيد لـ(حول)، مجرور، والهاء مضاف إليه، (رجب) خبر ليت، وقد ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد في «عدة السالك» (٣/ ٣٣٢) أن الصواب (رجبا) بدليل الأبيات التي قبل هذا البيت، ويكون الشاعر قد نصب بـ(ليت) الجزأين معاً (المبتدأ والخبر).

(١) «شرح الكافية» (٣/ ١١٧٧).

البيت أن يكون قبل **قوله**: (وإن يفد توكيد منكور قُبِلَ..) لأنه متعلق بـ(أجمع) و(جمعاء) المذكورين قبل.

* * *

توكيد الضمير المتصل

٥٢٨ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ
٥٢٩ ـ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع (المستتر أو البارز) بالنفس أو بالعين، جيء بفاصل بين لفظ التوكيد والمؤكَّد، وهو الضمير المنفصل المرفوع، تقول: أديتَ أنتَ نفسُك الواجب، فـ(التاء) فاعل و(أنت) توكيد لفظي للضمير قبله (نفسُك) نفس: توكيد معنوي للتاء مرفوع، والكاف مضاف إليه، وتقول في توكيد الضمير المستتر: تصدق أنت نفسُك بما ينفعك، فـ(أنت) توكيد لفظي للضمير المستتر الذي هو فاعل (تصدق) و(نفسك) توكيد معنوي للضمير المستتر.

أما الضمير المرفوع المنفصل فلا يحتاج إلى فاصل، بل حكمه حكم الاسم الظاهر، تقول: أنت نفسُك المسؤولُ عن أسرتك.

وإذا كان الضمير متصلاً غير مرفوع جاز الفصل وعدمه، تقول: المدرسون أكرمتُهم هم أنفسَهم، أو: أكرمتهم أنفسَهم، بغير توكيد بالضمير.

وكذا لو كان لفظ التوكيد غير (النفس والعين) نحو: المحمدون قاموا كلُّهم.

وهذا معنى **قوله**: (وإن تؤكد الضمير المتصل... إلخ) أي: إن أردت توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين فأكده بهما بعد الإتيان بالضمير المنفصل، ولما كان قوله: (الضمير المتصل) لا يبين نوع الضمير أهو المرفوع أم غير المرفوع؟ تدارك الأمر فقال: (عنيت ذا الرفع) أي: قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع؛ أي: الضمير المتصل المرفوع، ثم صرح بالمفهوم فقال: (وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما) والمعنى: أنه إذا أكد الضمير المتصل المرفوع بغير (النفس

والعين) فإن القيد وهو التوكيد بالضمير المنفصل لا يلزم، وأفاد قوله: (لن يلتزما) أن توكيده بالضمير جائز.

* * *

التوكيد اللفظي

٥٣٠ ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ... مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ٱدْرُجِي ٱدْرُجِي)

هذا النوع الثاني من نوعي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، ويكون بإعادة اللفظ، اسماً، نحو: إياك إياك والنميمة، فـ(إياك) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: أحذِّرْ، (إياكَ) توكيد لفظي، أو فعلاً، نحو: غربت غربت الشمس، أو جملة، نحو: أنت الملوم أنت الملوم، ويكثر اقتران الجملة بالعطف؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾ [التكاثر: ٣، ٤] ويجب ترك العطف عند إيهام التعدد، نحو: أكرمت عليّاً أكرمت عليّاً.

وأما توكيد الضمير أو الحرف فسيأتي إن شاء الله.

وهذا معنى **قوله**: (وما من التوكيد لفظي يجي مكرراً..) أي: والذي هو لفظي من التوكيد، يجيء مكرراً، ثم ذكر المثال، وهو من توكيد الجملة.

* * *

توكيد الضمير المتصل والحرف توكيداً لفظياً

٥٣١ ـ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ ... إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

٥٣٢ ـ كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا ... بِهِ جَوَابٌ كَـ(نَعَمْ) وَكَـ(بَلَى)

إذا أريد توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظيّاً بضمير يماثله في اللفظ والمعنى، فلا بد من اتصال المؤكِّد بما اتصل بالمؤكَّد فتقول: أنتَ قمتَ قمتَ بواجبك، أكرمك أكرمك خالد، كتابُك كتابُك على الدرج، فرحت بك بك، وهذا الكتاب رغبت فيه فيه.

وأما توكيد الحرف فإن كان حرفاً غير جوابي فإنه يعاد مع الحرف المؤكِّد ما اتصل بالمؤكَّد، نحو: إن الصدق إن الصدق لفضيلة، في المسجد في المسجد خالد.

وإن كان الحرف حرف جواب فتوكيده اللفظي يكون بإعادته

وحده، نحو: هل كتبت المحاضرة؟ فتقول: نعم نعم، ونحو: ألم تكتب المحاضرة؟ فتقول: بلى بلى.

وهذا معنى **قوله**: (ولا تعد لفظ ضمير متصل... إلخ) أي: إذا أعدت لفظ الضمير المتصل لغرض التوكيد اللفظي فيجب أن تأتي معه باللفظ الذي اتصل به.

وكذا حكم التوكيد اللفظي في الحروف التي لا يطلب بها الجواب، أما حروف الجواب كنعم وكبلى فتعاد وحدها.

* * *

٥٣٣ ـ وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ ٱنْفَصَلْ   أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ ٱتَّصَلْ

توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع

يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل، سواء كان بارزاً أو مستتراً، وسواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو: قمتَ أنت بواجبك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ﴾ [المؤمنون:٨٣]، فـ(نا) نائب فاعل، و(نحن) توكيد للضمير قبله مبني على الضم في محل رفع؛ لكونه تابعاً، ومثال المنصوب: أعطيتك أنت الكتاب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨]، فـ(الكاف) اسم (إن)، و(أنت) توكيد مبني على الفتح في محل نصب على سبيل الاستعارة(١)، ومثال المجرور: هذه المسألة تعلمتها منك أنت، فـ(أنت) توكيد للكاف.

ومثال المستتر: اجتهد أنت في صلة الأرحام، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، فـ(نحن) توكيد للضمير المستتر في (نخلفه)، وقوله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾ [هود: ٤٩]، فـ(أنت) توكيد للضمير المستتر في (تعلمها).

---

(١) القول بأن ضمير الرفع المنفصل الواقع توكيداً للضمير المتصل يعرب تابعاً لما قبله هو الذي يساير القاعدة في هذا الباب، وفيه أعاريب أخر.
انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٣٠٥)، «التصريح على التوضيح» (٢/ ١٢٨) «النحو الوافي» (٣/ ٥٢٩) «معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز» (١/ ٥٥٤).

٣ ـ الْعَطْفُ

١ ـ عَطْفُ الْبَيَانِ

١ ـ العطف نوعان
٢ ـ تعريف عطف البيان

٥٣٤ ـ الْعَطْفُ إِمَّا: ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقْ   وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ
٥٣٥ ـ فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ، شِبْهُ الصِّفَهْ   حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

هذا النوع الثالث من التوابع، وهو: العطف، وهو نوعان:

١ ـ عطف بيان، وهو المراد هنا.

٢ ـ عطف نسق، ويأتي ـ إن شاء الله ـ في باب مستقل.

وعطف البيان هو: تابع موضِّح أو مخصِّص، جامد، غير مؤول.

فقولنا: تابع، هذا جنس في التعريف يشمل التوابع كلها.

وقولنا: موضح أو مخصص[1]؛ أي: موضح لمتبوعه إن كان معرفة بإزالة ما قد يصيبها من الشيوع بسبب تعدد مدلولها، أو مخصص له إن كان نكرة بتحديد مدلولها وتقليله.

مثال توضيح المتبوع: أكرمت محمداً أخاك، فكلمة (أخاك) جاءت لتوضيح المراد بـ(محمد) إذ لولا هذا التابع لبقيت كلمة (محمد) ـ برغم أنها معرفة ـ بحاجة إلى مزيد من الإيضاح والتبيين.

ومثال تخصيص النكرة: سمعت كلمة خطبةً كثيرة المعاني قليلة الألفاظ، فعبارة (خطبة) عطف بيان، جاءت لتخصيص النكرة، وهي (كلمة) لأن مدلولاتها متعددة من شعر ونثر.. ومن خطبة ومقالة، ولولا هذا التابع لبقيت هذه الكلمة على شيوعها وتعدد مدلولها.

---

(١) هذا هو الأصل في عطف البيان، وإلا فقد يأتي للمدح؛ كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، فـ(البيت الحرام) عطف بيان.

وهذا القيد ـ أعني التوضيح والتخصيص ـ يخرج التوكيد، نحو: جاء الأمير نفسه، وعطف النسق، نحو: قرأت التفسير والحديث، والبدل، نحو: قضيت الدين نصفه؛ لأنها لا توضح متبوعها.

أما النعت فلا يخرج بهذا القيد، وإنما يخرج بالقيد الأخير؛ لأن النعت وعطف البيان يشتركان في الإيضاح، إلا أن عطف البيان يوضح ذات المتبوع، وذلك ببيان حقيقته الأصلية ـ كما تقدم ـ. أما النعت فإنه لا يوضح الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليه مباشرة، بل بصفة من صفاته، نحو: هذا خالد الكاتب، فـ(الكاتب) نعت؛ لأن فيه توضيح الاسم السابق بذكر صفة من صفاته، ونحو: هذا التاجر خليل، من عطف البيان؛ لأن فيه توضيح الاسم السابق (التاجر) باسم أوضح منه.

وقولنا: جامد؛ أي: في الغالب. وهذا يخرج النعت، فإنه يوافق عطف البيان في التوضيح والتخصيص ـ كما تقدم ـ لكنه مشتق.

وقولنا: غير مؤول؛ أي: غير مؤول بالمشتق، وهذا يخرج النعت الجامد المؤول بالمشتق؛ كاسم الإشارة، نحو: مررت بعلي هذا؛ أي: الحاضر أو المشار إليه.

وهذا معنى **قوله**: (العطف إما ذو بيان أو نسق) أي: إن العطف إما عطف بيان أو عطف نسق، والغرض في هذا الباب بيان (ما سبق) والذي سبق في التقسيم، هو (ذو البيان) أي: صاحب البيان، فهو تابع شبه الصفة؛ أي: يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص، لكن بينهما فرق، فعطف البيان يبين حقيقة متبوعه ويكشف ذاته المقصودة بلفظ أوضح وأشهر من المتبوع، أما النعت فيبين معنى عارضاً ووصفاً طارئاً في متبوعه، كما تقدم.

* * *

حكم عطف البيان مع متبوعه

٥٣٦ ـ فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ   مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

عطف البيان تابع يوافق متبوعه في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تثنيته أو جمعه.

والمعنى: أعط عطف البيان من موافقة الأول وهو المتبوع، مثل ما ولي وأخذ النعت من موافقة المنعوت، وذلك لأن عطف البيان يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص.

* * *

مجيء عطف البيان معرفة أو نكرة

٥٣٧ ـ فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

لا خلاف بين النحويين في مجيء عطف البيان معرفة تابعاً لمعرفة، وأما مجيئه ومتبوعه نكرتين فمنعه قوم، محتجين بأن البيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، وأوجبوا البدلية فيما استند إليه المجيز.

وقال آخرون: بجواز مجيء عطف البيان نكرة ومتبوعه نكرة، نحو: لبست ثوباً صوفاً، وهذا هو الصحيح، لورود آيات من القرآن واضح عطف البيان فيها؛ كقوله تعالى: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾ [إبراهيم: ١٦]، فـ(صديد) عطف بيان ـ وهو نكرة ـ لقوله: (ماء) وذلك أنه لما أبهم الماء بينه بقوله: (صديد)، وهو ما يخرج من أجواف أهل النار من قيح ودم وعرق، وكقوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، فـ(زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة مباركة)، وقال تعالى: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] في قراءة من نوَّن (كفارة) وهم من عدا نافعاً وابن عامر من السبعة.

وما احتج به المانعون مردود، بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يعين غيره ويبينه.

وهذا معنى **قوله**: (فقد يكونان منكرين... إلخ) أي: إن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفاً وتنكيراً، فقد يكونان نكرتين، كما يكونان معرفتين، وهذا واضح في اختياره الجواز.

* * *

صلاحية عطف البيان للبدلية إلا ما استثني

٥٣٨ ـ وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى   فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)
٥٣٩ ـ وَنَحْوِ: (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ)   وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

القاعدة أن كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً، نحو: أصغيت إلى الخطيب عليٍّ، إلا ما استثنى ابن مالك، وضابطه: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع مكان المتبوع، وذلك في مسألتين:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرفة منصوباً، والمتبوع منادى؛ كقول الشاعر:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلَا   أُعِيذُكُمَا بِاللّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا[(١)]

فقوله: (عبد شمس) عطف بيان، على قوله: (أخوينا) ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، إذ لو كان بدلاً منه لكان على تقدير حرف النداء، فيلزم ضم (نوفل) لأنه مفرد معرفة، والتقدير: (يا عبدَ شمسٍ ونوفلُ) والرواية وردت بنصبه، فدل على أنه لا يكون بدلاً؛ لأن الشاعر عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون المعطوف علماً مفرداً.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من (أل) والمتبوع بـ(أل) وقد أضيفت إليه صفة بـ(أل)؛ كقول الشاعر:

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[(٢)]

---

(١) عبد شمس ونوفل من أولاد عبد مناف.

إعرابه: (أيا) حرف نداء، (أخوينا) منادى منصوب بالياء لأنه مثنى و(نا) مضاف إليه، (عبد شمس) عطف بيان منصوب، (ونوفلا) معطوف عليه منصوب، (أن تحدثا حربا) في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بالفعل (أعيذ) والتقدير: أعيذكما بالله من إحداثكما حرباً.

(٢) البكري: المنسوب إلى بكر بن وائل، وهو بشر بن عمرو البكري، والمعنى: أن الشاعر يصف نفسه بالشجاعة، وأنه ابن الذي قتل البكري، وتركه مجندلاً في العراء تنتظر الطير خروج روحه لتنقض عليه فتأكله، فهو شجاع من نسل شجعان.

إعرابه: (أنا) مبتدأ، (ابن التارك) خبر ومضاف إليه، (البكري) مضاف إليه من =

فـ(بشر) عطف بيان على قوله: (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فتقول: التاركِ بشرٍ، فيلزم عليه إضافة الوصف المفرد المقترن بـ(أل) إلى الخالي عنها، وهذا لا يجوز، كما تقدم في باب «الإضافة».

وهذا معنى **قوله**: (وصالحاً لبدلية يرى..) أي: إن عطف البيان يصلح للبدلية، وذلك مطرد إلا في موضعين، نبه على الأول منهما **بقوله**: (في غير نحو يا غلامُ يعمرا)، فـ(غلامُ) منادى مبني على الضم و(يعمرَ) عطف بيان منصوب لمراعاة محل المنادى؛ لأنه في محل نصب، والألف زائدة للوزن، ولو أعربت بدلاً لكان التقدير: يا غلامُ يا يعمرَ، بالنصب، وهو لا يصح، لوجوب بنائه على الضم، ونبه على الثاني **بقوله**: (ونحو بشرٍ) وهو يشير إلى البيت المتقدم.

وقوله: (وليس أن يبدل بالمرضي) أي: إن إعرابه بدلاً في **قوله**: (أنا ابن التارك البكري بشر) ليس بمرضي، وكأنه يرد على الفراء القائل بجواز إعرابه بدلاً؛ لأنه يجيز إضافة المقرون بـ(أل) إلى المجرد منها، نحو: جاء الضاربُ زيدٍ.

والأظهر الجواز، وقولهم: إن البدل على نية تكرار العامل، لا داعي له هنا، فإن المعنى واضح على البدلية؛ كوضوحه على عطف البيان، وهذا يتمشى مع ما ذكره النحويون ـ كابن هشام[(١)] وغيره ـ من أنه يُغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل[(٢)]؛ أي: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وكون العامل (وهو المضاف وحرف النداء كما في

= إضافة الوصف إلى مفعوله، (بشر) عطف بيان، (عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، (ترقبه) الجملة في محل نصب حال من (الطير) أو من ضميره المستتر في الخبر، (وقوعاً) مفعول لأجله أو حال.

(١) انظر: «مغني اللبيب» ص(٩٠٨).

(٢) بل إن الصبان يصرح بأن هذا الاغتفار كثير. انظر: «حاشيته على الأشموني» (٢/ ٢٦١). وانظر: «شرح الفاكهي على القطر» (٢/ ٢٣٢).

البيتين) لا يصح وقوعه قبل التابع لا يؤثر، إنما الضرر في عدم صحة وقوعه قبل المتبوع.

وقولهم: إن البدل على نية تكرار العامل، لا يلزم، فإن العرب أصحاب اللغة لا تدري من أمر هذه القاعدة شيئاً، ولن يترتب على إهمالها وعدم التمسك بها فساد في المعنى ولا في التركيب، وقد قال المحقق الرضي في شرحه على (الكافية): (أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل، وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه..)[1].

---

(١) «شرح الكافية» للرضي (٢/ ٣٧٩) ونقله الصبان في حاشيته (٣/ ٨٨). وانظر: «النحو الوافي» (٣/ ٥٤٦).

٢ ـ عَطْفُ النَّسَقِ

عطف النسق وحروفه

٥٤٠ ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: عَطْفُ النَّسَقْ كَ(ٱخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ)

٥٤١ ـ فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِـ(وَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ ٱوْ) كَ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)

٥٤٢ ـ وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا) (لٰكِنْ) كَ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لٰكِنْ طَلَا)

عطف النسق: هو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها.

والنسق: بفتح السين، اسم مصدر نسقت الكلام أَنْسُقُهُ؛ أي: عطفت بعضه على بعض وواليت أجزاءه، والمعنى: العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض[1].

وحروف العطف تسعة، وهي قسمان:

الأول: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، والمراد باللفظ: الحكم الإعرابي، والمراد بالمعنى: أن يثبت للمعطوف ما ثبت للمعطوف عليه، وهذا في عطف المفرد على مثله. أما في عطف الجمل فقد لا يفيد التشريك، وهذا القسم ستة أحرف: (الواو) و(ثم) و(الفاء) و(حتى) و(أم) و(أو) تقول: جاء خالد وعلي، وحضر الطلاب ولم يحضر المدرس.

الثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ لا في المعنى، فلا يثبت للمعطوف حكم المعطوف عليه، وهو ثلاثة: (بل)، و(لا)، و(لكن)، نحو: ما جاء الضيف بل ولده.

وهذا معنى **قوله**: (تالٍ بحرف متبع... إلخ) أي: عطف النسق هو: التالي لحرف متبع ما بعده لما قبله، ومعنى (متبع) أي: مُشَرِّكٍ للثاني مع

---

(١) انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ٦٠).

الأول، ثم ذكر المثال، وقوله: (تالٍ) خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، **وقوله**: (عطف النسق) مبتدأ مؤخر.

ثم ذكر في البيت الثاني حروف القِسْم الأول، وهو المراد **بقوله**: (فالعطف مطلقاً) أي: لفظاً ومعنى، **وقوله**: (حتى أَمَ اوْ) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الميم قبلها للوزن. وفي البيت الثالث ذكر حروف القِسْم الثاني، وهو المراد **بقوله**: (وأتبعت لفظاً فحسبُ) و(حسبُ) اسم مبني على الضم في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: فحسبك ذلك، والفاء زائدة لتزيين اللفظ، ثم ذكر المثال، والطلا: بفتح الطاء مقصوراً بزنة عصا، ابن الظبية أول ما يولد، وقيل: ولد بقر الوحش، وقيل: ولد ذات الظلف مطلقاً، ويجمع على أطلاء، كسبب وأسباب.

* * *

الحرف الأول: الواو

٥٤٣ ـ فَٱعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقًا أو سَابِقَا ـ فِي الْحُكْمِ ـ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا

شرع المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكلام على حروف العطف وبيان أحكامها وخصائصها.

فالأول: الواو، وهي لمطلق الجمع والاشتراك في الحكم(١) ولا تفيد ترتيباً ولا معية إلا بقرينة.

فتعطف متأخراً في الحكم؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦] والقرينة هي التاريخ، ومتقدماً؛ كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣﴾﴾ [الشورى: ٣] فقوله: (من قبلك) قرينة، ومصاحباً؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥] والقرينة على ذلك نصوص أخرى من القرآن.

ومما يدل على أن الواو لمطلق الجمع قوله تعالى: ﴿وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣] والسجود بعد الركوع إذا كانت صلاتهم كصلاتنا، وقوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾

---

(١) المراد به: المعنى الذي يفيده العامل قبل المعطوف عليه.

[البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] والقصة واحدة.

وهذا معنى **قوله**: (فاعطف بواو لاحِقًا... إلخ) أي: اعطف بالواو (لاحقاً) أي: متأخراً (أو سابقاً) أي: متقدماً، (في الحكم) تنازعه ما قبله، (أو مصاحباً) وهو ما اشترك فيه المعطوف والمعطوف عليه في الزمن والمعنى معاً، وفي بعض النسخ: (سابقاً أو لاحِقًا).

* * *

من خصائص الواو

٥٤٤ ـ وَٱخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَـ(ٱصْطَفَّ هٰذَا وَٱبْنِي)

للواو خصائص منها:

أنها تعطف اسماً على اسم، لا يكتفي الكلام به، وذلك إذا كان العامل لا يقوم إلا بمتعدد كالمشاركة والاختصام والمنازعة ونحو ذلك من المعاني النسبية التي لا تتحقق إلا بنسبتها لاثنين فأكثر، نحو: تشارك صالح وهشام، وتنازع محمد وخالد، وإنما اختصت الواو بذلك لترجح المعية فيها.

وهذا معنى **قوله**: (واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه) أي: اخصص بالواو من بين حروف العطف أن يُعطف بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه في تحقيق معنى العامل؛ كالمثال الذي ذَكَرَ؛ لأن الاصطفاف لا يتحقق إلا من اثنين فأكثر.

* * *

الحرف الثاني والثالث: الفاء وثم

٥٤٥ ـ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِٱتِّصَالِ وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِٱنْفِصَالِ

الثاني من حروف العطف: الفاء، وتفيد مع التشريك، الترتيب[١] مع التعقيب.

---

(١) يرى الفراء أن الفاء لا تفيد الترتيب محتجّاً بقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ [الأعراف: ٤]، وذلك لأن البأس في الوجود قبل الهلاك. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٧١)، وأجاب غيره بأن المعنى: أردنا إهلاكها، أو أنها للترتيب الذكري، وقد رد الزركشي في كتابه «البرهان» (٤/ ٢٩٤) على الفراء بعشرة أوجه، سقط منها واحد، فراجعه إن شئت.

والترتيب نوعان:

١ ـ ترتيب معنوي: وهو أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمن تحققه في المعطوف عليه، نحو: دخل المدرس فبدأ الشرح، فزمن البدء بالشرح متأخر في زمنه عن زمن الدخول، قال تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥].

٢ ـ ترتيب ذكري: وهو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما لا بحسب زمانهما[(١)]، نحو: حدثنا المحاضر عن علي فعثمان رضي الله عنهما، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً[(٢)]﴾ [النساء: ١٥٣].

وأما التعقيب فهو: الاتصال الزمني الحاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، بأن يحصل المعطوف عقب المعطوف عليه من غير تراخ في الزمن، نحو: دخل الإمام فأقيمت الصلاة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾﴾ [عبس: ٢١].

والتعقيب في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت، وتقول: دخلت المدينة فمكة، إذا لم تُقِمْ في المدينة ولا بين البلدين.

وتفيد الفاء مع الترتيب والتعقيب: السببية، وذلك غالب في عطف الجمل والصفات، فالأول؛ كقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥] والثاني كقوله تعالى: ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴿٥٥﴾﴾ [الواقعة: ٥٢ ـ ٥٥].

---

(١) انظر: «شرح الرضي» (٤/ ٣٨٥)، و«المغني» (١/ ١٦١).

(٢) (جهرة) مفعول مطلق أو حال.

وهذا معنى **قوله**: **(والفاء للترتيب باتصال)** والمراد به: التعقيب وهو عدم المهلة، والباء بمعنى (مع).

الثالث من حروف العطف: ثم، وتفيد مع التشريك، الترتيب مع التراخي(١)، وهو انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف، نحو: زرعنا القمح ثم حصدناه، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١].

وهذا معنى **قوله**: **(وثم للترتيب بانفصال)** والمراد: التراخي؛ أي: الانفصال بمهلة زمنية.

* * *

من خصائص الفاء

٥٤٦ ـ وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

للفاء خصائص منها:

أنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة ـ لخلوه عن ضمير الموصول ـ على ما يصلح أن يكون صلة؛ لاشتماله على الضمير، نحو: الذي ساعدته ففرح الوالدُ مسكينٌ.

فـ(الذي) مبتدأ، وجملة (ساعدته) صلة وعائد، (ففرح الوالد) معطوفه على جملة الصلة بالفاء، وقد خلت من ضمير يعود على الموصول (مسكين) خبر المبتدأ.

وليس الحكم خاصّاً بالصلة، بل الخبر والنعت والحال كذلك، والضابط لذلك كله هو خلو الجملة من الرابط، ووجوده في الجملة الصالحة.

فمثال الخبر: النخل يرعاه الفلاح فيكثر التمر.

ومثال النعت: هذا رجل قام على تربية أولاده فاستفاد الأولاد.

---

(١) تأتي (ثم) للترتيب الذكري ـ مثل الفاء ـ؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾ [التكاثر: ٧، ٨] لأن السؤال قبل رؤية الجحيم. [راجع: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» ١/٢/١١٦].

ومثال الحال: أقبل الفائز يتهلل وجهه فتنشرح الصدور.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢]، فقوله: (فيصبحوا) معطوف على قوله: (أن يأتي) الذي هو خبر لـ(عسى)، وهو خبر عن الله تعالى، وجملة (فيصبحوا) ليس فيها رابط مع أنها معطوفة على جملة الخبر.

وإنما اختصت الفاء بذلك؛ لأنها تدل على السببية، فاستُغْنِيَ بها عن الرابط، وهذا معنى **قوله**: (واخصص بفاءٍ عطف ما ليس صله..) أي: اخصص بالفاء عطف الجملة التي لا تصلح أن تكون صلة الموصول على الذي يصلح أن يكون صلة لاشتماله على العائد، والمقصود أن الفاء انفردت من بين سائر حروف العطف بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد[1].

* * *

٥٤٧ ـ بَعْضًا بِـ(حَتَّى) ٱعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلَا ... يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

الحرف الرابع: حتى

الرابع من حروف العطف: حتى.

ومعناها: الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو

(١) تنبيه: إذا تعدد المعطوف، نحو: اشتريت قلماً وكتاباً وحقيبة ومسطرة، ونحو: أقبل خالد وهشام وعاصم فمحمد ثم إبراهيم.
فإن كان حرف العطف لغير الترتيب كالواو فالعطف على الأول دائماً، وإن كان حرف العطف يفيد الترتيب، مثل: الفاء وثم، فالمعطوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة، فـ(هشام) و(عاصم) معطوفان على الأول (خالد) أما (محمد) فمعطوف على ما قبله وهو (عاصم) و(إبراهيم) معطوف على (محمد).
فإن جاء بعد العاطف المرتب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب ـ كالواو ـ فهو معطوف على ما قبله، نحو: أقبل خالد وهشام ثم محمد وإبراهيم، فإنه يتعين أن يكون (إبراهيم) معطوفاً على ما قبله (محمد) ولا يصح عطفه على غيره. أما (محمد) فمعطوف على (هشام) حتماً، وأما ما قبله فهو معطوف على الأول. [انظر: «النحو الوافي» ٣/ ٥٥٥].

النقص بالنسبة للمعطوف عليه، بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر في زيادته أو نقصه حتى يصل في درجته للمعطوف، فالأول: فَرَّ الجنودُ حتى القائدُ. والثاني: قدم الحجاج حتى المشاة، فـ(حتى) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها، وشرط العطف بها أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه، سواء كان جزءاً، نحو: أكلت السمكةَ حتى رأسَها، أو فرداً من جمع كالمثال السابق، أو نوعاً من جنس، نحو: أعجبتني الفاكهةُ حتى التفاحُ.

والعطف بها قليل، ولم ترد في القرآن عاطفة، ومن الأمثلة قوله ﷺ: «**ما يصيب المسلم من نَصَبٍ ولا وَصَبٍ ولا هَمٍّ ولا حَزَنٍ ولا أذى ولا غَمٍّ حتى الشوكةِ يُشَاكُها إلا كفَّر الله بها من خطاياه**» متفق عليه.

فـ(الشوكة) بالجر على أن (حتى) عاطفة، وجملة (يشاكها) حال وبالرفع على أنها ابتدائية، (والشوكة) مبتدأ، وجملة (يشاكها) خبر.

قال ابن مالك: (بعضاً بحتى اعطف... إلخ) أي: اعطف بحتى بعضاً على كل، ولا يكون المعطوف إلا غاية للذي تلاه؛ أي: جاء بعده، وهو المعطوف عليه، يريد أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه.

* * *

الحرف الخامس: أم

٥٤٨ ـ وَ(أَمْ) بِهَا ٱعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ

٥٤٩ ـ وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

٥٥٠ ـ وَبِٱنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

الخامس من حروف العطف: أم، وهي نوعان:

١ ـ متصلة، وهي التي تصل ما قبلها بما بعدها، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، وتقع بعد:

أ ـ همزة التسوية الداخلة على جملة مؤولة بمصدر، والغالب أن تكون مسبوقة بكلمة (سواء)؛ كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ

﴿تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، فـ(سواء) خبر مقدم، والمصدر المؤول من همزة التسوية وما بعدها مبتدأ مؤخر، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء.

ب ـ همزة استفهام يطلب بها وبـ(أم) التعيين، نحو: أخالد عندك أم خليل، فيكون الجواب: خالد، مثلاً.

وتعرب (أم) المتصلة حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويجوز حذف هذه الهمزة بنوعيها إذا لم يوقع حذفها في لبس، فمثال حذف همزة التسوية: سواء على المخلص في عمله راقبه الناس أم لم يراقبوه فلن يقصر في أدائه، والأصل: أراقبه.

ومثال حذف الأخرى قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِياً ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[(١)]؟

والأصل: أبسبع أم بثمان؟ فحذف الهمزة التي يطلب بها التعيين اعتماداً على انسياق المعنى وعدم خفائه.

النوع الثاني: من أنواع (أم): أم المنقطعة، وهي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين، وسميت منقطعة لأنها تقع غالباً بين جملتين مستقلتين، لكل منهما معنى يخالف معنى الأخرى، ويكون معناها في الغالب الإضراب الإبطالي (وهو إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى ما بعده)؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝٧ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ . . .﴾ [الأحقاف: ٧، ٨] أي: بل يقولون افتراه، فقد

---

(١) إعرابه: (لعمرك) اللام للقسم، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً تقديره: لعمرك قسمي، (ما) نافية (أدري) فعل مضارع ينصب مفعولين، وقد علق عنها بالهمزة المقدرة في قوله: (بسبع)، (وإن كنت دارياً) الواو للحال، و(إن) زائدة وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل نصب حال، (بسبع) متعلق بقوله: (رمين) وهو فعل ماضٍ ونون الإناث فاعل، (الجمر) مفعول به (أم) عاطفة (بثمان) معطوف على (بسبع).

وقعت (أم) بين جملتين هما: (هذا سحر مبين) و(يقولون افتراه) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى.

والراجح أن (أم) المنقطعة ليست من حروف العطف، وإنما هي حرف ابتداء مبني على السكون، يفيد الإضراب، ولا تدخل إلا على الجمل.

وهذا معنى **قوله**: (وأم بها اعطف إثر همز التسويه... إلخ) أي: اعطف بـ(أم) بعد همزة التسوية، أو الهمزة المغنية عن لفظ (أيّ) وهي الهمزة التي يقصد بها وبـ(أم) التعيين، كما مضى.

ثم ذكر أن الهمزة قد تحذف بشرط ألا يؤدي حذفها لخفاء المعنى والوقوع في اللبس.

وفي البيت الأخير ذكر أن (أم) تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به في النوع الأول، وأنها تفي بانقطاع، بمعنى: تكون كافية فيه مفيدة له، وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى (بل).

* * *

الحرف السادس: أو

٥٥١ ـ خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وَأَبْهِمِ وَٱشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِيْ

٥٥٢ ـ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

السادس من حروف العطف: أو، وله عدة معانٍ، يحددها السياق ومنها:

١ ـ التخيير والإباحة، وذلك إذا سبقت بصيغة دالة على الأمر، فمثال التخيير: تزوجْ حفصة أو أختها، ومثال الإباحة: اقرأ النحو أو البلاغة، والفرق بينهما: جواز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة دون التخيير.

٢ ـ التقسيم وبيان الأنواع، نحو: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف.

٣ ـ الإبهام من المتكلم على المخاطب، بشرط أن يسبق (أو) جملة خبرية، تقول: حضر صالح أو علي، إذا كنت تعلم الحاضر

منهما، ولكن قصدت الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤][(١)].

٤ ـ الشك، من المتكلم في الحكم، بشرط أن يسبق (أو) جملة خبرية ـ أيضاً ـ كالمثال السابق إذا كنت لا تعلم من حضر منهما، ومنه قوله تعالى: ﴿لَبِثۡتُ يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۖ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

٥ ـ الإضراب، والمراد به: الإضراب الإبطالي (وهو إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى ما بعده)، نحو: عندي عشرة ضيوف أو زادوا ثلاثة؛ أي: بل زادوا ثلاثة.

٦ ـ الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتعاطفين، فتكون بمعنى (الواو) ومثال ذلك قوله ﷺ: «**اثبت أُحدُ، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان**» وقد ورد الحديث برواية أخرى بالواو[(٢)]، وكقول الشاعر:

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوْسَى عَلَى قَدَرِ[(٣)]

فاستعمل الشاعر (أو) بمعنى (الواو) أي: وكانت له قدراً، لوضوح المعنى وعدم اللبس؛ لأن الخلافة لا تتحقق إلا مع قضاء الله وقدره.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٧/ ٢٦٧).

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب «فضائل الصحابة» باب: مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورواية (الواو) في باب: قول النبي ﷺ: «**لو كنت متخذاً خليلاً**»، وقوله: «**أُحُدُ**» بالضم منادى بحرف نداء محذوف.

(٣) الممدوح عمر بن عبد العزيز رحمه الله وقوله: (قدراً) بالفتح؛ أي: موافقة له، أو مقدرة.

إعرابه: (جاء) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الممدوح، (الخلافة) مفعول به (أو) عاطفة بمعنى الواو، (كما) الكاف حرف جر، وما: مصدرية، (أتى) فعل ماضٍ وهو هنا فعل متعدٍ لأن معناه: وصل (ربه) منصوب على التعظيم، والهاء مضاف إليه (موسى) فاعل مؤخر و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف؛ أي: جاء الخلافة مجيئاً كإتيان... إلخ.

وإلى هذه المعاني أشار **بقوله**: (خير أبح... إلخ) فتضمن البيت الأول ستة معانٍ.

وقوله: (وإضراب بها أيضاً نُمي) أي: نُسب إليها بمعنى أنها تؤديه، وفي البيت الذي يليه ذكر المعنى السابع، ومعنى (عاقبت الواو) أي: جاءت بمعناها وصح أن تحل محلها.

وقوله: (لم يُلف) أي: يجد (ذو النطق) أي: المتكلم (للبس منفذَا) أي: بشرط ألا يجد المتكلم في استعمالها بمعنى الواو منفذاً للبس؛ أي: طريقاً إليه، بسبب خفاء المعنى المراد وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو.

* * *

استعمال (إما) بمعنى (أو)

٥٥٣ ـ وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَهْ ... فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَه)

تأتي (إما) مسبوقة بمثلها، نحو: أعطني إما كتاب التفسير وإما كتاب الفقه، ولا خلاف بين النحاة في أن الأولى ليست عاطفة، بل حرف يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه؛ لأنه لا يسبقها معطوف.

وما بعدها يعرب على حسب حاجة العامل قبلها، فقد يكون فاعلاً، نحو: سافر إما محمد وإما علي، وقد يكون مفعولاً، كالمثال المتقدم، وقد يكون حالاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان: ٣]، وقد يكون بدلاً، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥]، فـ(العذاب) بدل من(ما).

وأما الثانية فالصحيح أنها تشبه (أو) في تأدية معنى من المعاني الخمسة المتقدمة: وهي: التخيير، نحو: خذ إما ثوباً وإما درهماً، والإباحة، نحو: جالس إما الفقهاء وإما النحاة، والتقسيم، نحو: الاسم إما جامد وإما مشتق، والإبهام والشك، نحو: سافر إما خالد وإما عصام، ولا تأتي للإضراب، ولا بمعنى الواو، وليست عاطفة؛ لأنها تقع دائماً بعد الواو العاطفة بلا فاصل، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف، بل هي حرف تفصيل.

وهذا معنى **قوله**: (ومثل أو في القصد إما الثانيه) أي: إن (إما) الثانية في المثال المذكور مثل (أو) في القصد؛ أي: في المعنى. وهذا فيه إشارة إلى أنها غير عاطفة، ولذا لم يذكرها في تعداد حروف العطف أول الباب، لكنها ذكرت مع حروف العطف إما لمشاركتها لـ(أو) في غالب معانيها، أو للرد على من قال: إنها عاطفة، أو لغير ذلك.

وقوله: (إما ذي وإما النائيه) التقدير ـ مثلاً ـ خذ إما هذه الشاة القريبة وإما النائية؛ أي: البعيدة.

* * *

الحرف السابع والثامن: لكن، ولا

٥٥٤ ـ وَأَوْلِ (لٰكِنْ) نَفْيًا اَوْ نَهْيًا، وَ(لَا) نِدَاءً اَوْ أَمْرًا، أَوِ اثْبَاتًا تَلَا

السابع من حروف العطف: لكن، ومعناها الاستدراك، وهذا المعنى لا يفارقها أبداً حتى ولو لم تكن عاطفة، وتكون عاطفة، بثلاثة شروط:

الأول: أن يقع بعدها مفرد.

الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي.

الثالث: ألا تقترن بها الواو، نحو: ما جاء الضيف لكن ابنه، لا تكرم خالداً لكن عليّاً.

فإن كان بعدها جملة، نحو: ما قرأت الحديث لكن قرأت التفسير، أو لم يتقدمها نفي أو نهي، نحو: الكتاب صغير لكن نفعه عظيم، فهي حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة، وما بعدها كلام مستأنف.

وإن اقترنت بها الواو فهي حرف ابتداء ـ أيضاً ـ والواو هي العاطفة؛ كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝٤٠﴾ [الأحزاب: ٤٠] فالواو عاطفة و(لكن) حرف ابتداء، و(رسول) خبر لكان المحذوفة مع اسمها.

الثامن من حروف العطف: لا، وهي تفيد نفي الحكم عن المعطوف، وقصره على المعطوف عليه، وشرط كونها عاطفة أن يكون المعطوف مفرداً، وأن تسبق بنداء أو أمر أو إثبات، نحو: يا خالد لا

عمرو، أعطني الكتاب لا القلم، المستقيم مطمئن لا العاصي.

فإن كان ما بعدها جملة، نحو: تصان الممالك بالجيوش والأعمال لا تصان بالخطب والآمال، فهي ليست عاطفة، وإنما هي حرف نفي، والجملة بعدها مستأنفة.

وإلى هذين الحرفين أشار **بقوله**: (وأول لكن نفياً... إلخ) أي: اجعل (لكن) والية نفياً أو نهياً؛ أي: واقعة بعدهما.

وقوله: (ولا نداءً أو أمراً أو إثباتاً تلا) لا: مبتدأ قصد لفظه، خبره قوله: (تلا) والتقدير: و(لا) العاطف تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً؛ أي: لا يكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد واحد من هذه الثلاثة.

* * *

الحرف التاسع: بل

٥٥٥ ـ وَ(بَلْ) كَ(لٰكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)

٥٥٦ ـ وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ، وَالْأَمْرِ الْجَلِي

التاسع من حروف العطف: بل، ويشترط دخولها على مفرد، وأما معناها فيختلف باختلاف ما قبلها:

أ ـ فإن تقدم عليها نفي أو نهي، أفادت إقرار الحكم السابق، وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو: ما جاء الضيف بل ابنه، فقد أثبتت (بل) نفي المجيء للضيف وجعلت ضد هذا النفي ـ وهو المجيء ـ ثابتاً لابنه.

ب ـ وإن تقدم عليها كلام مثبت أو أمر صريح أفادت الإضراب عن الحكم السابق وتركه، وصرف الحكم إلى ما بعدها، نحو: اشتريت كتاباً بل قلماً، أكرم خالداً بل عليّاً.

فإن وقع بعدها جملة فليست عاطفة بل هي للإضراب، وتكون حرف ابتداء وما بعدها مستأنف، وهذا الإضراب إما إبطالي؛ أي: الدلالة على أن ما قبلها كلام باطل؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦﴾ [الأنبياء: ٢٦] أو انتقالي؛ أي: لمجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض؛ كقوله تعالى: ﴿قَدۡ

﴿أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦].

وعن العطف بـ(بل) **قال ابن مالك**: (وبل كلكن... إلخ) أي: (بل) مثل (لكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبيها) أي: النفي والنهي: ثم ذكر المثال، والمرْبَعُ: منزل الربيع، والتيها: مقصور للضرورة، وأصله: تيهاءُ، وهي الأرض التي لا يُهتدى بها.

ثم بيَّن أن (بل) يعطف بها في الخبر المثبت والأمر الجلي، فتفيد الإضراب عن الأول ونقل الحكم إلى الثاني.

وقوله: (والأمر الجلي) أي: الصريح؛ كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر. وهذا قيد لإخراج الأمر غير الجلي؛ كالعرض والتحضيض وغيرهما، وهذا عند ابن مالك ومن وافقه، ويرى آخرون: إلحاق الأمر غير الصريح بالأمر الصريح، فتقول: ألا تكرم خالداً بل بكراً...

* * *

العطف على ضمير الرفع المتصل

٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فَٱفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ ... فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ ٱعْتَقِدْ

القاعدة في هذا الباب أنه يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على الاسم الظاهر، لكن يستحسن الفصل بين المتعاطفين في حالتين:

الأولى: إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً، بارزاً كان أو مستتراً، فيفصل بينه وبين المعطوف بفاصل، ويقع الفصل كثيراً بضمير مرفوع منفصل مناسب، نحو: لقد كنتَ أنتَ وإخوانُك من الدعاة إلى الله، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، فقوله: (وآباؤكم) معطوف على الضمير المرفوع المتصل في (كنتم) وقد فُصِلَ بـ(أنتم) فهو توكيد لما قبله.

وقد يقع الفصل بغير ضمير الرفع المنفصل، وذلك كالمفعول به، نحو: أكرمتك وأخوك، فـ(أخوك) معطوف على التاء، قال تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣]، فـ(من) معطوف على الواو في (يدخلونها) وقد وقع الفصل بالمفعول به، وهو (الهاء)، مِنْ (يدخلونها)، ومثله الفصل بـ(لا) النافية؛ كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ(آباؤنا) معطوف على (نا)، وجاز ذلك للفصل بـ(لا) النافية.

ومثال المستتر: اجتهد أنت وزملاؤك في الدعوة إلى الله بالحكمة.

قال تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ(زوجك) معطوف على الضمير المستتر في (اسكن) وقد وقع الفصل بالضمير المنفصل، وهو (أنت).

وقد ورد العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا فاصل، قليلاً في النثر، وكثيراً في الشعر، فمن النثر ما حكاه سيبويه رحمه الله: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، برفع (العدم) عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) لأنه اسم بمعنى المشتق (متساوٍ) فهو متحمل للضمير، وقد وقع العطف بلا فاصل.

ومن الشعر قول جرير:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ[1]

فَعَطَفَ الاسم الظاهر المرفوع ـ وهو قوله: (أب) ـ على الضمير

---

(١) المعنى: أن الأخطل يتمنى أن يصل إلى شيء من الآمال والأحلام لا يمكن أن ينالها هو وأبوه، وهذا من فساد رأيه وضعف تفكيره.

إعرابه: (ورجا الأخيطل) فعل وفاعل، (ما) نكرة بمعنى: (شيء) أو اسم موصول بمعنى: (الذي) مفعول به لـ(رجا) (لينالا) اللام لام الجحود و(ينالا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، والألف فاعل، والجملة في محل نصب خبر (يكن)، وجملة (يكن) صفة لـ(ما) إن كانت نكرة، أو صلة إن كانت موصولة.

المستتر في (يكن) الذي هو اسمها، من غير أن يؤكد ذلك بالضمير المنفصل، أو يفصل بفاصل آخر.

وهذا معنى **قوله**: (وإن على ضمير رفع متصل عطفت... إلخ) أي: إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فافصل بين المتعاطفين بضمير الرفع المنفصل، أو أي فاصل آخر، ثم بيَّن أن عدم الفصل يرد في الشعر (فاشياً) أي: كثيراً، وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه، وهذا فيه نظر، والصواب صحة القياس عليه في الشعر بلا ضعف ما دام أنه كثير[(١)]، ويفهم منه أنه غير فاشٍ في النثر، وأنه قليل.

* * *

العطف على الضمير المجرور

٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

هذه الحالة الثانية التي يستحسن فيها الفصل بين المتعاطفين، وهي أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجروراً بحرف أو بإضافة، فيفصل بين المتعاطفين، بإعادة عامل الجر ـ من حرف أو مضاف ـ مع المعطوف، تقول: ما عليك وعلى زملائك إذا قمتم بالواجب، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١] فـ(الأرض) معطوف على ضمير الجر المتصل وهو (ها) وقد أعيد حرف الجر وهو اللام مع المعطوف، فوقع فاصلاً بين المتعاطفين.

وتقول في إعادة عامل الجر وهو مضاف: كتابك وكتاب أخيك متشابهان، قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣] فـ(آبائك) معطوف على الضمير المضاف إليه، وهو الكاف الأولى. وقد أعيد المضاف وهو عامل الجر (إله) مع المعطوف، فوقع فاصلاً بين المتعاطفين.

---

(١) قال أبو العباس المبرد في كتابه «الكامل» (٤١٨/١): (والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام.. ثم ساق الشاهد المذكور وشاهداً آخر، ثم قال: وهذا كثير).

وهذا هو رأي الجمهور، وقال الكوفيون ـ واختاره ابن مالك ـ إن ذلك لا يلزم، لورود السماع بالعطف دون إعادة الجار، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فـ(المسجد) معطوف على الضمير المجرور بالباء في قوله: (به) ـ على أحد الأعاريب[(١)] ـ بدون إعادة الجار.

وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] فقد قرأ حمزة ـ وهو من السبعة ـ بجر (الأرحام) عطفاً على الهاء وهي في محل جر بالباء، والمعنى: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام؛ لأنهم كانوا يقولون: أنشدك بالله وبالرحم، ومن النظم قول الشاعر:

فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيامِ مِنْ عَجَبِ[(٢)]

فعطف قوله: (والأيام) على الضمير المجرور بالباء ـ وهو الكاف ـ من غير إعادة الجار.

وهذا معنى **قوله**: (وعود خافض لدى عطف... إلخ) أي: جُعِلَ عود الخافض مع المعطوف عند العطف على الضمير المخفوض أمراً لازماً عند النحاة، ولكنه ليس لازماً عندي؛ لأن عدم إعادته مع

---

(١) وهذا الإعراب رجحه أبو حيان في «تفسيره» (٢/ ١٥٥ ـ ١٥٧) وذكر شواهده من كلام العرب، وقيل: إن قوله: (والمسجد الحرام) معطوف على (سبيل الله) أي: صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وسوغ العطف أن مضمون معنى: (صد عن سبيل الله وكفر به) واحد، وقيل: غير ذلك، وقوله: (وصد) مبتدأ مرفوع، خبره (أكبر).

(٢) قربت: أخذت وشرعت، تهجونا: تسبنا.

إعرابه: (قربت) قرب: فعل ماضٍ ناسخ من أفعال الشروع، والتاء: اسمه، (تهجونا) تهجو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(نا) مفعول به، والجملة في محل نصب خبر (قربت)، (فاذهب) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر؛ أي: إن تفعل ذلك فاذهب، أو أنها مستأنفة (فما بك) الفاء: تعليلية و(ما) نافية، و(بك) خبر مقدم (من) زائدة (عجب) مبتدأ مؤخر.